ملف

مكافحة الفساد في جمهورية الفرد

أعدّ هذا الملف: ياسين النابلي

تحوّلات مكافحة الفَساد في تونس: نقائِص الديمقراطية وأوهام السّلطوية

ياسين النابلي (صحافي وباحث في الحضارة العربية والإسلامية، فريق المفكّرة القانونية)

يُدرَج مفهوم الفساد عادة ضمن لائحة المفاهيم "العائمة" التي يَصعب المسك بكل أبعادها من دون التورّط في القَولَبة الأحاديّة المنقوصة[1]. ولكن آثاره في إدارة الدول والحياة الباطنية للايين الناس عبر العالم -خصوصا في البلدان الفقيرة- تَبدو مَحسوسة ومرئيّة، وتُراكِم اختلالات بنيوية في توزيع الموارد والنفاذ إلى الخدمات العامة، وينمو معها الشعور العامّ باللاعدالة والعجز والهَامشيّة. وفي السنوات الأخيرة التي تلتْ موجة الثورات العربية، تبنّت العديد من الخطابات السياسية المحلية والدولية شعار "مكافحة الفساد" واعتبرته بعضها أداة مُثلى لإصلاح أنظمة الحكم وبناء "الديمقراطيات الجديدة" عبر إدخال أشكال جديدة من الرقابة والشفافية لم تكن متوفّرة في أزمنة الاستبداد. ولكن هذا الشعار الناصع كان يحمل في طبيعته العائمة قابلية لاستخدامات سياسية وإيديولوجية شتّى، وفي الوقت نفسه شكّل في نظر شرائح اجتماعية واسعة وعدًا بالتغيير وتفكيك مظاهر الزّبونية وعلاقات القَرابة والولاء ومنظومات الرّيوع والامتيازات. ويَعرِض النّموذج التونسي ما بعد الثوري صورة مفيدة عن كل هذه الاستخدامات والوعود والانتظارات العادلة.

طيلَة التاريخ التونسي المُعَاصر، شكّل الفساد -بمعنى احتكار الموارد والامتيازات من قبل السلطة السياسية وحواشيها- أحد العناصر التكوينية لبنية نظام الحكم، وأثّر في إعادة إنتاج العلاقة بين المجتمع والدولة، من خلال خلق علاقات توافق تؤدّي إلى تعميم مظاهر الفساد كنماذج مقبولة اجتماعيّا ومستَساغَة، وهذه الظاهرة يُطلق عليها اليوم "الفساد الصغير". بالمقابل، دفع رفض الفساد من قبل فئات اجتماعية تشعر بوطأته على مصالحها حالة من الانقطاع بينها وبين الدولة، حالة تمّ التعبير عنها من خلال الانتفاضات والتمردات الاجتماعية منذ ثورة علي بن غذاهم عام 1864، وصولا إلى ثورة 2011. وما زال الفساد يشكل حتى اليوم إحدى كبريات الظواهر المُحدّدة في صياغة مضامين الخِطاب العام، خاصة بعد الانقلاب الدستوري في 25 جويلية. ولكن تبدو الصورة مقلوبة هذه المرة، حيث تقِف السلطة السياسية -على مستوى الخطاب- كنصير وفاعل في محاربة الفساد وليست مُدَانَة به، بمعنى آخر لم يعد الفساد إحدى الحجج الكبرى للطعن في شرعية السلطة القائمة، وإنما تحوّلَ إلى أداة تجديد شرعيتها. هذا التحوّل السياسي يُعطي انطباعا أوّليا بأن ثمّة تحوّلا غير مسبوق في مكافحة الفساد في تونس، بخاصّة في ظلّ المسرحة السياسية التي يعتمدها الرئيس سعيد في هذا الملف[2]. ولكن الوقائع الحية تشير إلى أن هناك جانبا قويا ومتجذّرا لا ينظَرُ إليه في معظم خطابات الحرب على الفساد: هذا الجانب يُشكّل الحاضنة البنيوية الدائمة التي يتغذّى داخلها الفساد ويُحافظ على قوّته التخريبية للاقتصاد والمجتمع.

فسَاد تحت رعاية اقتصاد السوق

كانت ثورة 2011 استفاقة مُدهِشة على حجم شبكات الفساد وتعدّد أساليبها واختصاصاتها بإشراف من العائلة الحاكمة السابقة (عائلة الرئيس بن علي وأصهاره). طيلة ربع قرن من حكم نظام بن علي تحوّلَ الفساد إلى حالة مُمأسسَة مُندمِجة ضمن البنية الاقتصادية السّائدة التي تُهيكلها سياسات "الانفتاح الاقتصادي"[3]. لذلك جاءت معظم مظاهر الفساد كإنتاج طبيعي لآثار الحُكم العائِلي في سياق اقتصاد السوق، ومَا يمنحه من فرص للتلاعب بالقوانين والمؤسسات والتأثير في القرارات الاقتصادية والسياسية والإدارية، من أجل توجيهها نحو خِدمة الأقلية الحاكمة وشبكة الولاء والامتيازات المُحيطة بها. ومن الأمثلة الكبرى على ذلك استفادة حُكم العائلة من سياسات الخوصصة وتحرير بعض القطاعات الاقتصادية في عقد التسعينات. إذ أنه تحت غطاء تحرير القطاع الفلاحي، تمّ التفويت في أراضٍ دوليّة لفائدة مستثمرين خواصّ مُقرّبين من النّظام الحاكم عبر عقود كراء رمزية لا تَتَناسب مع القيمة الإنتاجية الحقيقة لتلك الأراضي، أو تحويل صبغة البعض منها من أراضي ملك دولة إلى أملاك خاصّة. وتحت غطاء إعادة هيكلة المنشآت العمومية والتخفيف من أعبائها على ميزانية الدولة، جرَى التفريط في العديد منها لأصهار الرئيس والمقربين منه بأسعار لا تتناسب مع قيمتها ودون سياسة واضحة لإعادة إدماجها في الاقتصاد الوطني. هذا إضافة إلى استفادة النظام وقاعدته الاقتصادية من رُخص التوريد والتصدير والعلامات التجارية العالمية[4].

> تحوّلَ الفساد إلى حالة مُمأسسَة مُندمِجة ضمن البنية الاقتصادية

على المستوى الاقتصادي، تغذّى الفساد من جرعات اللبرلَة الاقتصادية الجديدة التي أدخَلَها نظام بن علي على الاقتصاد، والتي تَندرج ضمن مسار "انفتاح اقتصادي" سابق دشّنته البلاد منذ بداية السبعينات (حقبة الوزير الأول الأسبق الهادي نويرة). وعلى المستوى السياسي أعطاه مناخ الاستبداد وانعدام مظاهر الرقابة والمساءلة قدرة على التجذّر والتحوّل إلى آلية من آليات تسيير الدولة. وهذه القوة التأثيرية دفعت اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد إلى استهلال تقريرها الصادر سنة 2011 بقولها أن "ظاهرة الرشوة والفساد انتشرت واكتسحتْ المجال الاقتصادي وتغلغلت في أجهزة الدولة بدرجات مختلفة، حتى أنّ الاعتقاد أصبح سائدا لدى العموم أن الحصول على قرارات أو خدمات إدارية أو تبوؤ مسؤوليات أو انتداب في وظيفة بالإدارة أو المنشآت العمومية، بات يخضع لدفع رشاوي يختلف حجمها باختلاف "الامتيازات" التي يَحصل عليها المنتفعون بها"[5].

ساهَمَ التداخل البنيوي بين الفَساد والمنوال الاقتصادي السائد في تشكيل الطبقات الاجتماعية في تونس وتحديد ملامحها وعلاقتها بالدولة. ففي الوقت الذي نشأت فيه طبقة من الأثرياء المُستفيدة من وساطة إيجابية لصالحها من قبل الدولة وأفلحتْ في الالتحاق بالاقتصاد النيوليبرالي العالمي على طريقتها المحلية الخاصة، توسّعت الطبقات الاجتماعية التي نمَت بشكل عشوائي على تخوم الدولة و"الاقتصاد الرسمي". وهذه الطبقات بأصنافها الفقيرة والمتوسطة تُشكّل اليوم الحاضنة الكبيرة لخطاب مكافحة الفساد، ولكنها تُوجّه صرخاتها -عموما- نحو القطاع العام بوصفه تعبيرًا عن فساد الدولة وامتداداتها الاجتماعية، بما فيها طبقة الموظفين والنقابات، من دون إدراك مضمون التحالف المتين بين حكم العائلة وطبقة الأثرياء والذي كان له تأثير كبير في تحديد جوهر الدولة القائم على إنكار العدالة والحقوق والمساواة بين الطّبقات والمناطق.

ومن الملاحظ أنه جرت شرعَنة هذا التحالف عبر إيديولوجيا اقتصاد السوق، التي تُعلي من قيم المبادرة الخاصة وتحرير الاقتصاد وتنظيم المنافسة ضمن شروط السوق والتخلي عن الأدوار الاقتصادية التعديلية للدولة. وفي سياقنا الحالي، يعمد الكثير من "خبراء الميديا" إلى استخدام نفس هذه القيم كحجج مركزية في خطابهم الداعي إلى محاربة الفساد. بمعنى آخر يُشير الكثير منهم إلى أن المآزق الاقتصادية التي خلقتها منظومة الفساد السابقة تستوجب إدخال جرعات جديدة من الخوصصة غير المشروطة، وهو ما يؤدي منطقيا إلى توسيع نفس البِنية القديمة التي ترعرع داخلها الفساد. ولعلّ التنبيه إلى الآثار المدمّرة لمنوال الخوصصة السائد لا يغفل تغلغل مظاهر الفساد داخل القطاع العام، بسبب الدّور الوَظِيفي الذي لعبه ضمن منظومة الفساد العائلية.

الفَساد: كَعب أخِيل الديمقراطية الوليدة

كان لثورة 2011 فضل كبير في الكشف عن "الفساد المُعمّم" الذي شهدته البلاد طيلة عقود من حكم الاستبداد. وقد كان التنديد بفساد حكم العائلة جزءًا من الشعارات الأساسية التي رُفِعَت أثناء اندلاع الثورة. وتمَّ ربط الفساد واللصوصية بغياب مظاهر العدالة الاجتماعية، على غرار شعار: "التشغيل استحقاق يا عِصابة السُّرَّاق (اللصوص)". كما دشَّنت الثورة ولادة مسارات جديدة للمراقبة والمساءلة مُوزّعة في أكثر من مجال: منظمات مجتمع مدني، وسائل إعلام، برلمان، هيئات مستقلة، هيئات رقابة عمومية...إلخ. ولكن هذه المسارات -على أهمية ما أنجزته- لم تكُن قادرة على تفكيك إرث الفساد الثقيل، بخاصّة في ظل الإضعاف الداخلي الذي تعرضت إليه، وفي ظل ولادة مَسارات مُوازية في التعاطي مع ملفات الفساد أشرفَت عليها نخب الحكم التي أتت بعد الثورة (خاصة حزبي حركة النهضة وحركة نداء تونس). وقد وُلِدت هذه المسارات من خارج العملية الديمقراطية، وأدارت إرث الفساد بمنطق كسب الولاء والتّوافق مع القديم، مستخدمةً بعض الشعارات الاقتصادية من أجل تبييض مظاهر الفساد على غرار "دفع عجلة التنمية" و"التشجيع على الاستثمار". وقد استُخدمت هذه الحجج تحديدا في تبرير قانون المصالحة الاقتصادية سنة 2016 (توافقت حوله حركتي النهضة ونداء تونس) علما أن الحراك الاجتماعي المدني نجح في إضعاف مضامين هذا القانون (خصوصا حملة مانيش مسامح) وتحويله إلى نسخة مُعدّلة أطلِق عليها "المصالحة في المجال الإداري".

> صورة الرئيس "المنقذ من الفساد" ستصبح مصدرًا للمشروعية

بالتوازي مع إضعاف مَسارات المحاسبة، وضعف الالتزام والجدية في تشخيص ومحاربة الفساد الذي أبدته نخب الحكم ما بعد الثورة، بدا واضحا للجميع التقارب بين طبقة الأثرياء القديمة والأحزاب الحاكمة الجديدة، خصوصا أثناء الحملات الانتخابية. وهو ما تركَ انطباعا صلبا بأن هذه الولاءات سيكون ثمنها الإفلات من العقاب وتجديد روابط الفساد بين السلطة الحاكمة وأصحاب المال. ومن جهة أخرى، تمّ استخدام فكرة "الحرب على الفساد" ضمن معارك التصفية الداخلية التي نشبتْ بين أجنحة الحكم في الفترة النيابية 2014-2019، على غرار الحملة ضد الفساد التي أطلقها رئيس الحكومة الأسبق يوسف الشاهد أواخر شهر ماي 2017، والتي انتهت باعتقال بعض رجال الأعمال المعروفين بعلاقاتهم مع العائلة الحاكمة السابقة وتورطهم في أنشطة مشبوهة -على غرار شفيق الجراية- وقد أُديرت هذه الحملة في ظل حالة من التعتيم الإعلامي، ولم تكن محلّ تأييد من قبل جزء كبير من الائتلاف البرلماني الحاكم آنذاك، لأنها كانت صدًى للصراعات الداخلية التي نشبت بين مكوناته. وقد استُخدِمت استراتيجيا تصفية القاعدة المالية المانِحة كإحدى أدوات حسم الصراع داخل أجنحة الحكم، لكن تحت شعار "الحرب ضد الفساد".

وفي ظلّ غياب بدائل حقيقية تُفكّك التشابك بين نمط الاقتصاد القائم وتغلغل مظاهر الفساد، لم يكنْ بإمكان نخب الحكم الجديدة مواجهة الإرث القديم، بل استمرتْ في مسايرته في معظم الأحيان معيدةً إنتاج الخطابات الاقتصادية السابقة التي غذت الفساد. كما أنها عملت على مسايرة مقترحات الجهات الدولية المانحة (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) التي كانت تنظر -بشكل أساسي- إلى مظاهر الفساد كعَقَبة أمام نجاعة اقتصاد السوق، ولم تكن تنظر إلى آثاره الاجتماعية ودوره في إنتاج اللاتكافؤ الاجتماعي وتخريب الاقتصاد المحلي وحرمان فئات اجتماعية واسعة من النفاذ إلى الخدمات والموارد. وحتّى المبادرات الجدّية والجريئة في فضح الفساد -على غرار مبادرات قام بها حزب التيار الديمقراطي- فإنها سعتْ إلى مواجهة الظاهرة على قاعدة فتح الملفات والمعالجة الأمنية والقضائية، من دون رؤية واضحة على المستوى الاقتصادي. وقد تحوّلت فكرة مكافحة الفساد إلى برنامج انتخابي للحكم لدى حزب التيار الديمقراطي، يُغطّي على

بقية المضامين السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولا يملك قواعد الارتباط معها.

سلطة تُحارب الفساد لا يمكن التشكيك في فسادِها

في الوقت الذي لم تتحول فيه فكرة مكافحة الفساد إلى قوة تغييرية، حصل تحوّل هائل سيؤدي إلى خلق وضع سياسي أكثر تعقيدا. إذ أن الفشل في مواجهة الفساد المُهيكل سيكون أحد عوامل إضعاف الديمقراطية، وحجّة إدانة ضدّها تلقفها الخطاب الشعبوي السلطوي. وسيتوسّع هذا الخطاب في الاستخدام العملي لهذه الحجة من أجل تثبيت شرعيته على الصعيد الشعبي، والشروع في القضاء على كل مظاهر الحياة الديمقراطية على الصعيد السياسي.

قيس سعيد وأخلَقَة الحرب على الفساد

كان التصويت لفائدة الرئيس قيس سعيد في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية لسنة 2019، حصيلة عدّة عوامل متداخلة، من ضمنها اللغة الصراعيّة التي وجّهَت النزوع الانتخابي نحو الاختيار بين "الفاسد" و"النزيه". وقد كان التّنافس على الرئاسة بين رئيس حزب قلب تونس، نبيل القروي، المحسوب على شبكات الفساد وبين الرئيس سعيّد الذي أصبحَ رمزا للنزاهة و"الاستقامة" أحد المآلات الدراماتيكية لحقبة ما بعد الثورة، التي لم تَنجح في خلق لغة صِراعية تتجاوز التنازع الأخلاقي نحو تنازع أكثر ارتباطا بالوقائع الحية للاقتصاد والمجتمع. وعلى هذا الأساس، ستَتَشكّل صورة الرئيس الجديد "المنقذ من الفساد" وستصبح مصدرًا من مصادر المشروعية التي برّرَ من خلالها جزءٌ لا بأس به من النخب وشرائح المجتمع الانقلاب الدستوري في 25 جويلية 2021. ومنذ ذلك التاريخ، سيُدشّن الرئيس سعيد حقبة "أخَلَقة الحرب على الفساد" التي ستُغني صورة "القائد النظيف" على حساب المواجهة العملية لوقائع الفساد المبثوثة في أجهزة الدولة والاقتصاد. وسيَجري تحويلا دؤوبا ومستمرا لفكرة مكافحة الفساد في اتجاه تصفية مظاهر الحياة الديمقراطية وتثبيت حكم الفرد. وهذا التحويل يجري التأسيس له عبر عدة آليات خَطابية وعمليّة، من ضمنها:

- تَسييس الحرب على الفساد -بمعنى ما تَحويلها إلى قضية عامة مُتداولة. وهذا يُحسب للرئيس سعيد- ولكن ضمن بناء أخلاقوي لا يُرجِع الفساد إلى منشئه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وإنما فقط إلى "انحراف النّخب" و"فساد الموظفين" (هذه الحقيقة موجودة ولكنها لا تفسر جذور الظاهرة). وهذه الآلية تُبدي نجاعة في إعادة تلميع صورة "القائد النظيف"، وتُحافظ على اتّقاد الحرب المقدسة ضد الفاسدين (جميع خصوم الرئيس دون استثناء)، كما أنها تُعفي الرئيس من اقتراح حلول هيكلية لمواجهة الفساد. ومن الأمثلة على ذلك، نتائج تقرير جرد وضبط القروض والهبات في تونس خلال العشر سنوات التي تلت الثورة -تحصّلت عليه المفكرة القانونية كوثيقة مسربة[6]- ورغم أن هذا التقرير طالبَ به رئيس الجمهورية في أكتوبر 2021، إلا أن نتائجه لم تُنشَر للعموم، لأنه يشير إلى أنّ التصرف في موارد الاقتراض الخارجي يعكس أزمة هيكلية في إدارة موارد الدولة ما زالت مستمرة إلى الآن، ولا يتعلّق بمجرد تجاوزات بسيطة لبعض المسؤولين أو "حكام العشرية السوداء". وهذه الخلاصة الموضوعية لا تتناسب مع سردية الرئيس سعيد التي تقول بأن أموال القروض والهبات ذهبت بكل بساطة إلى جيوب المسؤولين الذين سبقوه.

- إضعاف مَسارَات دمقرطَة الحرب على الفساد (منظّمات مجتمع مدني مستقلة، هيئات رقابية دستورية وتعديلية[7]، مُبلّغين عن الفساد.. إلخ). وبغضّ النظر عن الهشاشة والإخلالات التي شابت هذه المسارات، فإن النزعة السلطوية في حكم سعيد سعتْ إلى إنهائها وليس تطويرها، في إطار الاستحواذ الكلامي والسياسي على مفهوم "الحرب على الفساد". وفي الأثناء، حَلّت محلّها ظواهر أخرى غير ديمقراطية: الوشاية، فبركة التهم، التلاعب بالوقائع، التعتيم الإعلامي...إلخ. وتَجري الآن الحرب على الفساد في غياب أيّ مأسسة، لتحلّ السلطة التقديرية للرئيس-الفرد محلّ كل السلطات الرقابية الأخرى المستقلة. وهو ما سيؤسس في المستقبل إلى ضرب مبادئ الشفافية والمحاسبة والعدالة التي يمكن مأسستها وقياسها، وتعويضها بفكرة "نظافة اليد" التي تدخل ضمن حقل الصور الأخلاقية التي نكوّنها عن الرئيس والقائد، ولا يمكن مساءلتها بأي شكل من الأشكال. وهو ما يعطي حصانة دائمة للسلطة السياسية التي تتبنّى خطاب الحرب على الفساد، ذلك أن منطق الأشياء أصبح يقول: سلطة تُحارب الفساد لا يمكن التشكيك في فسادها. وفي هذا السياق سعى الرئيس سعيد إلى حصر المدة الزمنية لكل مظاهر الفساد في الفترة الفاصلة بين 14 جانفي 2011 و25 جويلية 2021 (وهو ما تضمّنه الأمر المتعلق بالتدقيق في الانتدابات في الوظيفة العمومية والمنشآت العامة).[8]

- الاستعاضة عن فكرة تحقيق العدالة من وراء الحرب عن الفساد، بفكرة الحرب المفتوحة والدونكيشوتيّة ضد الفساد و"المفسدين"، التي يطلق عليها أحيانا الرئيس سعيد "حرب تطهير البلاد" أو "حرب التحرير الوطني". ومن المفارقة أن هذا الخطاب الذي يَعِد بمحاسبة الفاسدين يؤسّس عمليا لشروط تشويه مبدأ المحاسبة، من خلال خلق مسارات محاسبة موازية يحكمها منطق الابتزاز وتبييض بعض وجوه الفساد وفقا لمنطق "من يدفع أكثر"، وتهميش دور القضاء كمؤسسة أولى مسؤولة على إنفاذ العدالة، وإضعاف مؤسسات الرقابة العمومية والمستقلة. وهذا المسار الذي يُروّج له كأداة ناجعة وقوية، من خلال إيداع بعض رموز الفساد للسجن ثمّ الضغط عليهم للذهاب إلى لجنة الصلح الجزائي[9]، سيزيد من تعقيد مفهوم الحرب على الفساد، وسينتج شبكات فساد وولاء جديدة، وربمّا أيضا سيجعل من "فاسدي اليوم" "ضحايا الغد" في ظل المسارات المشوهة التي دشنها الرئيس سعيد.

1. في هذا السياق، انظر-ي: فاتح النور رحماني، ليلى المداني. ظاهرة الفساد، بحث في المفهوم والأسباب والأنواع والمظاهر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 08، عدد سنة 2021.
-المنظمة العربية لمكافحة الفساد. الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
-سمير التنير. الفقر والفساد في العالم العربي، ط 1، بيروت: درا الساقي، 2009.
2. للوقوف أكثر حول أبعاد مسرحة الحرب على الفساد، انظر-ي في الملف نفسه: أحمد نظيف: الشعبوية ومسرحة الحرب على الفساد.
3. في هذا السياق، انظر-ي في الملف نفسه مقال سمية المعمري: المنوال الاقتصادي ودوره في إنتاج الفساد.
4. للوقوف حول مظاهر استفادة نظام بن علي من سياسات الخوصصة والانفتاح الاقتصادي انظر تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، صادر سنة 2011.
5. المصدر نفسه.
6. سمية المعمري: تقرير جرد وضبط القروض والهبات في تونس: فساد أم أزمة هيكلية؟ جزء 1 و2، موقع المفكرة القانونية 27 و28 مارس 2024.
7. في هذا السياق انظر-ي في الملف نفسه مقال منال دربالي: مكافحة الفساد: عزف منفرد للرئاسة ونسف هياكل الرقابة.
8. في هذا السياق، انظر-ي في الملف نفسه، مقال مهدي العش: "تطهير الإدارة": توظيف الفساد لترسيخ الاستبداد.
9. للوقوف أكثر حول مسار الصلح الجزائي انظر-ي في الملف نفسه مقال أسماء سلامية: تحولات الصلح الجزائي من "مسار صلح" إلى سلطة صلح.

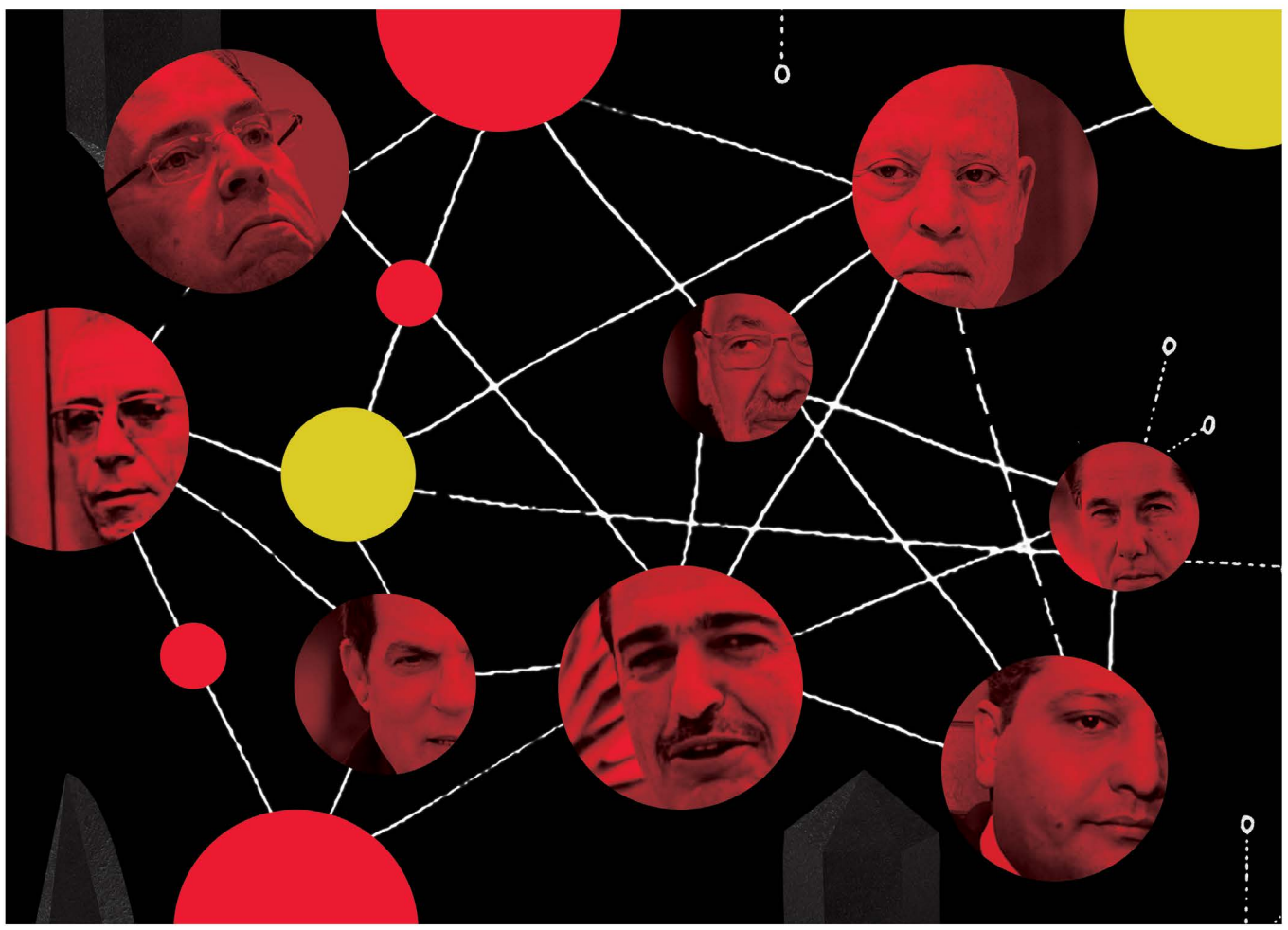

كولاج عثمان سالمي

تحوّلات الصلح الجزائي: من "مَسَار" صلح إلى سلطة صُلح

أسماء سلايمية (محامية وباحثة في القانون)

لا نُبالغ إذا قلنا أن مرسوم الصلح الجزائي هو "عمق" مشروع الرئيس سعيد والأداة المالية لتنزيل شعَاراته على أرض الواقع. فبغضّ النظر عن الشعارات المُبرّرَة للصلح الجزائي باعتباره وسيلة لاسترداد الشعب أمواله، يعدّ الصلح عمليّا "الخط التمويلي" المفتوح "للتصوّر الاقتصادي" للرئيس سعيد، والذي ينبَني على فكرة الشركات الأهلية كحلّ لتشغيل الشباب وتحريك عجلة الاقتصاد. وبوصفه كذلك، سارع سعيّد سنة 2022 بإصدار مرسوم الصلح الجزائي من دون أدنى نقاش حول فحواه ومقاصده، وذهبت ضحيته العدالة الانتقالية المغدورة والمجلس الأعلى للقضاء السابق، إلى جانب إفراغ القطب القضائي المالي من فحوى عمله وجدواه. مع ذلك، مضَى الرئيس قدما في تطبيق مرسومه، رغم تعثّر عمل لجنة الصلح وضعف النتائج التي كان من المأمول تحقيقها. ليتوصلّ بعد سنتين الى قناعة بضرورة تنقيحه، خصوصا إثر انتهاء عهدة لجنة الصلح وعدم الوصول لنتائج تذكر. جاء التنقيح متأخّرا وترقيعيّا: فبدل اعتراف سعيّد بضرورة مراجعة فكرة الصّلح الجزائي من أساسها واعتبارها فرصةً لفتح نقاش مجتمعيّ حول قانون ضربَ في مقتل مسارات دشنتها الثورة، على غرار العدالة الانتقالية، أُحيل مشروع القانون على البرلمان ليُنظر فيه على عجل بترقيعات لا يتجاوز هدفها التسريع في تحصيل الأموال.

تنقيح المرسوم: فشل مبنيّ للمجهول

لم يَكن تنقيح مرسوم الصلح الجزائي مفاجئا، حيث لم ينفكّ سعيّد يوجّه "صواريخه" منذ السنة الفارطة إلى الإجراءات الخاصّة التي سنّها بنَفسه صلب المرسوم عدد 13 لسنة 2022. وقد اعتبَر حينها أنّها تحوّلت إلى مطيّة لتأبيد مسار الصّلح، منتقدا في الآن ذاته ممارسة لسان الدفاع لدوره وما يترتّب عنه من تأخير في البتّ في مطالب الصلح وكذلك أصحاب الأعمال مهدّدا إياهم بالسجن في حال عدم الانخراط الفوري في الصلح. كان من المتوقع أن تُتَرجَم هذه الانتقادات بتنقيح، خاصة إثر استكمال مسار إخضاع القضاء للسلطة التنفيذية، والأهمّ من ذلك ضعف حصيلة لجنة الصلح الجزائي التي لا وجود فعلي لمعطيات موثوقة حول مخرجاتها، إلى حدود اللحظة. كما لا وجود لأيّ معلومات رسمية حول ما حقّقه الصلح من أموال، أو حول عدد الملفات التي تمّت معالجتها من قبل اللجنة طيلة سنة ونيف.

عُدّ التوجه إلى التنقيح ولو بصفة متأخرة كإقرار، ولو ضمنيّ، بفشل مسار الصلح من قبل رئيس الدولة إلا أنه فشل مبني للمجهول. حيث لم يتحمّل الرئيس صراحة مسؤولية فشله في تقييم الإجراءات الواجب وضعها لتحقيق "حُلم" الصلح الذي لم يبارحه منذ سنة 2012.

أمّا البرلمان، فضيّع فرصة إضافيّة لإثبات أنه ليس مجلسا كرتونيا، وفرصة للنقاش حول فكرة الصلح الجزائي وتقييم التجربة التي تخوضها البلاد بقرار من الرئيس وحده، ولتشخيص مكامن الخلل. فقد اكتفى على مستوى اللجنة بجلسة استماع يتيمة لممثلة السلطة التنفيذية دون غيرها من المتدخّلين. حتى المحاولات النادرة للنواب لإدخال بعض التعديلات على معايير تقسيم عائدات الصلح الجزائي جوبهتْ بتحذير من وزيرة العدل وتشديدها على ضرورة عدم المساس من جوهر النصّ. عمليّا، تم التصويت على تنقيح مرسوم الصّلح الجزائيّ من دون اعتراض أيّ من النواب ودون نقاش جدّي حول أساس التنقيح وأسبابه العميقة. علاوة على ذلك، لم يتمّ الخوض في مُخرجات عمل لجنة الصلح الجزائي طيلة فترة عملها، مما يَعكس أن النقاش حول التنقيح لا يعدو أن يكون شكليات لحلحلة المشاكل التي اعترضت الوظيفة التنفيذية بأيادي الوظيفة التشريعية.

قانون لتمويل مشروع الرئيس

يكتسي الصلح الجزائي أهميّة قصوى في فلسفة الحكم الحالية، لا لكونه وسيلة لاسترداد أموال الشعب أو مصالحة الفاسدين بقوّة القانون، ولكن لكونه يُعدّ الضلع المالي لمشروع البناء القاعدي، وأداة تمويل الشركات الأهليّة. أي أنّ الصلح الجزائي هو حجر الأساس في تنزيل ما ينظّر له الرئيس اقتصاديا على أرض الواقع، وهو ما يفسّر كذلك تشنّجه عند تعثّر عمل لجنة الصلح الجزائي وتأخّر إبرام الصلح وخاصة والأهم ضعف الحصيلة المالية إلى حدود اللحظة. فإذا ما تعثّر تجميع عائدات الصلح الجزائي، عجزت السلطة عن تمويل الشركات الأهليّة.

لا وجود لأيّ معلومات رسمية حول ما حقّقه الصّلح من أموال أو حول عدد الملفّات

كان مرسوم الصلح الجزائي قبل تنقيحه يقسّم عائدات الصلح الجزائي إلى 80 % تُرصد لفائدة المعتمديات المنتفعة بالمشاريع حسب ترتيبها من الأكثر فقرا إلى الأقل فقرا و20 % تُخصص لفائدة الجماعات المحلية بغاية المساهمة في رأس مال مؤسسات محلية أو جهوية تأخذ شكل شركات ذات صبغة أهلية أو استثمارية أو تجارية. لكنّ التنقيح فتح إمكانيّة تخصيص جزء من العائدات التي كانت مخصّصة للمعتمديات باعتبارها أساس التنمية في تصور البناء القاعدي، لتمويل "المشاريع ذات الأهمية والمصلحة الوطنية"، بما يعني خروجا، ولو جزئيا، من المنطق المحلي لتمويل المشاريع. كما تمّ التخلّي عن تمويل الشركات الاستثمارية والتجارية في ما يخصّ نسبة الـ 20 % من محصول الصلح الجزائي، والإبقاء بصفة حصرية على تمويل الشركات الأهلية. يؤكّد هذا التنقيح ليس فقط مكانة الشركات الأهليّة في مشروع الرئيس، بل أيضا الصعوبات الجمّة التي تعترض تمويلها. يتدعّم ذلك بالرجوع إلى الطلب المباشر الذي قدّمه سعيّد إلى البنوك في إسناد القروض إلى الشركات الأهليّة[1] . هذا الطلب جُوبِهَ بالطاعة من قبل بعض البنوك على غرار بنك تونس العربي الدولي والذي سبق وأن تقدّم المساهم الأكبر فيه مروان المبروك بمطلب صلح مع الدولة، غداة إصدار قرار تحجير السفر عليه على خلفية أبحاث تتعلق بشبهات سوء تصرف في الأملاك المصادرة. ولم يفضِ مسار الصلح مع المبروك إلى أي نتائج معلومة -إلى حد الآن- وتم إيداعه إثرها السجن.

ما لا يُأخذ بالتهديد يُفتكّ بالابتزاز

طيلة سنتين من إصدار مرسوم الصلح الجزائي، لم يَبدُ الرئيس متحرّجا من تكريس عدالة للأغنياء، ذات نواميس وأحكام خاصّة، وعدالة للفقراء. يمكن القول بأن تعامل الرئيس مع ملف الصلح مرّ بثلاث مراحل أساسية: الأولى، تمثلت في الترغيب في الصلح[2]. والثانية، أمام تعطّل المسار تغيّر الخطاب ليصبح المال أو السجون وتحجير السفر وتعطيل الأعمال. أما المرحلة الثالثة، فتمثلت في الابتزاز والضغط وإن كان ذلك بذراع القضاء والدّفع بالمطالبين بالصلح نحو التخلي عن حقهم في الدفاع عن أنفسهم والتفاوض حول المبالغ المطلوبة والإذعان مباشرة للصلح.

لم يَخرج تنقيح المرسوم عن هذا التصور الأخير، بل تدعّم أكثر من خلال تحجيم دور لجنة الصلح الجزائي وحصره في مرحلة تمهيدية للصلح، يتولى مجلس الأمن القومي لاحقا صلاحية إقراره مع تمكينه من فرضيات المصادقة على مشروع قرار الصلح أو رفضه أو تعديله بالترفيع في المبالغ الواجب دفعها أو إدخال تحويرات على المشاريع المستوجب إنجازها. بغضّ النظر عن مدى الوجاهة القانونية لإسناد هذه الصلاحيات للمجلس المذكور، فإنّ لهذا الإسناد دلالات سياسية وواقعية تعود لتركيبة المجلس ذاته، الذي تطغى عليه السلطة التنفيذيّة، وكذلك للصلاحيات المسندة له صلب مسار الصلح. يؤكّد ذلك مجددا أن "سلطة الصّلح" خرجت من يد القضاء، الذي كان ممثلا ولو بطريقة مشوهة في لجنة الصلح الجزائي، لتنتقل إلى قصر قرطاج، بما يعزّز مناخ عدم الثقة في المسار برمّته. سياسيّا، يغيّر هذا التنقيح مواقع كل طرف، فلا يمكن الحديث في ظلّه عن طالبين للصلح بل عن "خاضعين للصلح"، وإن كان بمبادرة منهم، حيث لا يمكنهم مناقشة "قرار" مجلس الأمن القومي أو التفاوض معه أو الطعن فيه ولا التظلّم أمام أيّ هيكل قضائي، باعتبار أن التنقيح حصّن قرارات مجلس الأمن القومي من أيّ إمكانية للطعن، وهو ما يجعل المُصالح في وضعيّة هشّة ومن دون ضمانات حقيقة. في الجهة المقابلة، يلعب رئيس الدولة دور الخصم والحكم في الآن ذاته. إن الحديث عن ترهيب أصحاب الأعمال يجد أساسه كذلك في تكريس التنقيح لضرب مبدأ شخصية الجرائم والعقوبات، حيث أضاف البرلمان إمكانية مصادرة أملاك القرين والأصول والفروع والإخوة والأصهار "وكلّ من ثبت انتفاعه بهدف التهريب أو الابتزاز" في حال الفرار أثناء تنفيذ الصلح الوقتي[3].

إفراغ الحرب على الفساد من معناها

يعدّ شعار مكافحة الفساد مطلبا مركزيا في الثورة التونسية، باعتباره إجابة طبيعية على الفساد الذي نخر البلاد لسنوات. من هذا المنطلق، لم يكدْ يغيب هذا الشعار عن طاولات الحكم المتتالية حتى أخذ أشكالا متنوعة يتنزل أغلبها في باب الجدل السياسي وتصفية الحسابات. منذ 25 جويلية 2021، أخذ هذا الشعار الحيز الأكبر في خطاب سعيّد الذي قدّم الحرب على الفاسدين كحرب بلا هوادة، لا توقفها النصوص والإجراءات ولا لسان الدفاع، ولو اقتضى الأمر الاستيلاء على صلاحيات المؤسسات.

"سلطة الصّلح" خرجت من يد القضاء لتنتقل إلى قصر قرطاج

هذا التمثل القُدسي للحرب على الفساد لم يدَع مجالا للمؤسسات ودولة القانون، فليس للفاسدين سوى الانصياع "طوعيا" لرغبة الرئيس في الصلح أو الامتثال للتهديد والوعيد وتحجير السفر وتجميد الأرصدة البنكية والسجن. هذا التمثّل يُضرّ جوهريا بالحرب العادلة على الفساد، والتي ترمي أساسا إلى تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين والمواطنات والحدّ من الفساد كوسيلة تشويه العدالة وعدم توزيع الفرص بشكل عادل، إلى جانب تعزيز الثقة في المؤسسات. علاوة على ذلك يؤسّس هذا المنطق لمظلومية زائفة لمفسدي اليوم-ضحايا الغد جرّاء الخروقات والابتزاز، علاوة عن كونه يُغفل جوهر الحرب على الفساد، ألا وهو تحقيق العدالة. فعليّا، يجد أصحاب الأعمال، وإن كنّا لا نناقش مدى تورّطهم في الفساد من عدمه، أمام حلّين: إمّا الانضمام إلى طبقة أصحاب الأعمال الموالين للسلطة والمقايضين للبراءة بالمال، أو رفض الصلح وانتظار تغيّر الموازين السياسية.

1. بتاريخ 12 فيفري 2024.
2. بتاريخ 28 جويلية وبمناسبة لقاء رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول أكّد قيس سعيّد على أنه باعتباره "ليس من دعاة سجن أحد" و"لا يريد التنكيل بأيّ كان".
3. الفصل 37 جديد منال قانون عدد 3 لسنة 2024 المتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالصلح الجزائي.

حرب السلطة على الفساد القضائي: استبدال ضمانات الاستقلالية بالهشاشة

محمد العفيف الجعيدي (قاض وباحث تونسي)

في أعقاب ثورة 2011، تعالتْ بفضل مناخ الحريات مطالبات بعلاج ظاهرة الفساد القضائي والذي تم التمييز فيه بين فساد إداري نُسب لمن تمّ الاصطلاح على تسميتهم بقضاة الإدارة أو التعليمات وآخر ماليّ خصّ من تربّحوا من وظيفتهم.

بدت دلائل الفشل في تحقيق ما كان يعتبر استحقاقا ثوريا خارج القضاء وفي القضاء خصوصا. فمن لوّح من المنتمين له بقوائم الفاسدين عاد ليتراجع عن تهديده دون تفسير، ومن جرّب ممن حكموا الإعفاءات كسبيل للتطهير تبيّن سريعا فساد مسلكه.

وكان أن انتهى الأمر في بداية سنة 2022 ومع تفجر فضيحة شبهات الفساد التي طالتْ كبير القضاة حينها وما رافق ذلك من تخاذل من مؤسسات القضاء في محاسبته، لرسم صورة يغيب عنها النّقاء ويطرح من ينظر إلى تفاصيلها السؤال عن نفوذ جديد لفساد قضائي زاد مداه وصار أكثر حصانة بفعل التضامن القطاعي والتقاء المصلحة بينه وبين نظيره السياسي ومراكز النفوذ. وهذا وما ورافقه من اتهامات تمّ تداولها بالتورط في التغطية على الإرهاب على نطاق واسع وفي إطار حملات إعلامية مركّزة ضد قضاء صامت خيّر ألا يدافع عن نفسه.

وعند تحقّق ذلك، رفعت سلطة ما بعد 25 جويلية 2021 شعار تطهير البلاد من الفساد وعادتْ لتربط نجاحها في ذلك بتطهير القضاء من الفساد. وقد شخّصت بهذا واقع الفساد في تونس بشكل غير مختلف فيه وبدتْ بفعل ربطها الحرب على الفساد بالقضاء منسجمةً مع فكرة المساءلة أكثر من الحكومات التي سبقتْها ممن أعلنت الحروب السابقة على ذات الآفة والتي انتهت جميعا للفشل لما اعترى آلياتها من فساد.

تاليا وعند تنزيل الشعارات حيّز الممارسة، كشفتْ ساحة معركة تطهير القضاء أنّ الوعد المغري لا يعكس ما ينجز فعليّا، إذ أنّ شعار الإصلاح كان سلاحه التفرّد بالقرار ومُبتغاه تطويع القضاء على نحو يهدد بصناعة فساد جديد.

استهداف قيمة القانون بدعوى مقاومة الفساد: المدخل الخاطئ

بداية تركيز نظام حكمه، كان الرئيس قيس سعيد يتطرق في جلّ اجتماعاته ولقاءاته للفساد القضائي، مُستعرضا في كلّ مرة واقعة أو أكثر تقيم الدليل عليه. وفيما يبدو تتويجا لذلك الجهد الاتصالي، دعا ليلة 05-02-2021 أنصاره للتظاهر ضدّ المجلس الأعلى للقضاء وللمطالبة بحلّه معتبرًا في كلمته تلك المؤسسة في حكم المنتهية وواعدًا بتطهير القضاء. نزع حلّ المجلس بقوة الأمر الواقع عن القضاة ضمانة كانت تمنع مؤاخذتهم خارج مسالك التأديب. وإذ أحدث المرسوم عدد 11 لسنة 2021 مجلسا مؤقتا محلّ المجلس الذي وقع حلّه، فإنه خصّص مكانة كبرى في صلبه لتنظيم "إعفاء" القضاة أو عزلهم من دون محاكمة، وذلك تحت شعار تطهير القضاء. إلا أن رئيس الجمهورية عاد وأصدر بتاريخ 01-06-2021 المرسوم عدد 35 الذي نقّح المرسوم السابق مسندا لنفسه صلاحيّة إعفاء القضاة بناء على تقارير تصله ممّن سماها الجهات المخولة من دون المرور بمجلسه. وقد صدرت في ذات تاريخ التعديل قائمة تعفي 57 قاضيا من مهامهم بدعوى الفساد.

ثم وبتاريخ 30-08-2023، صدرت الحركة القضائية للسنة القضائية 2023-2024. وأجمع من تولّوا التعليق عليها بشكل عامّ على أن أهمّ ما ميّزها هو ما تضمّنته من نُقَل عقابية لقضاة من مراكز عملهم الأصلية على خلفية مواقفهم وانخراطهم في التحركات التي خاضها زملاؤهم احتجاجا على حلّ المجلس والإعفاءات. كما لفت هؤلاء إلى إحدى نتائجها وهي تنحية بعض أعضاء المجلس المؤقت المعينين بحكم مناصبهم من خلال إفقادهم هذه المناصب، مما أدى لاحقا إلى تعطيل نصاب المجلس بعد فقدانه مزيدا من أعضائه بفعل التقاعد أو الاستقالة.

وفي سياق متّصل، أحيثْ وزيرة العدل صلاحيات كانت تخصّ نظراءَها مدة الجمهورية الأولى ولم تستعمل بعد الثورة، بحيث أصدرتْ بناء عليها قرارات بإيقاف قضاة عن العمل ونقلة آخرين من مراكز عملهم والحطّ من درجة آخرين زيادة على ترقية عدد آخر وإسنادهم خططا وظيفية. وهنا يطرح السؤال حول شرعية سندها خصوصا وأنها مسّت المسار المهني للقضاة بناء على نصّ قانوني نسخ في الجزء المتعلّق منه بهذا الغرض بمفعول جملة التشريعات التي سنّت بعد الثورة بعدما أسندت صلاحيات إدارة المسار المهني للقضاة لمجالسهم.

وعليه، بدا واضحا أنّ ضمانات الاستقلالية التي وفّرتها الجمهورية الثانيّة للقضاة وحصّنت مسارهم المهني إزاء تدخّل السلطة التنفيذية، كانت أول ما استهدفه النظام الجديد في حربه على الفساد ليمنح ذاته سلطة مطلقة في عقاب القضاة ومجازاتهم. وهو بهذا جعل من القضاء امتدادا له يدخل ضمن بنائه الجديد، بما يطيح بقيم المؤسسة وقيمة دولة القانون ويمكّنه من صياغة تعريف جديد للفساد يخدم مشروعه.

الفساد في البناء الجديد.. بعض منه ما يسمى استقلالية

شملت الإجراءات العقابية التي طالت القضاة تحت شعار التطهير عددا ممّن تحوم حولهم شبهات تربح من الوظيفة. إلا أنه قد يستفيد هؤلاء من تجاوز المسار التأديبي لإسقاط التدابير المتخذة بحقهم. فضلا عن ذلك ولكون النقلة من مركز عمل إلى آخر يواصل معها المعني بها مزاولة عمله القضائي، فإن استعمالها كعقوبة مقنعة لفساد محتمل يبدو بمثابة تغطية عليه. وربما تستعمل في ابتزاز المعني به وبالتالي استضعافه وإلزامه على مزاوجة فساده المالي بآخر يتمثل في الحكم وفق هوى الحاكم طمعا في مواصلة التغاضي عن مؤاخذته.

في جانب آخر من الموضوع يبتعد عن الفساد بمفهومه المتداول، يكشف ما ورد في خطاب رئيس الجمهورية حول الفساد القضائي وبخاصّة الخطاب الذي ألقاه عند إعلانه إعفاء 57 قاضيا

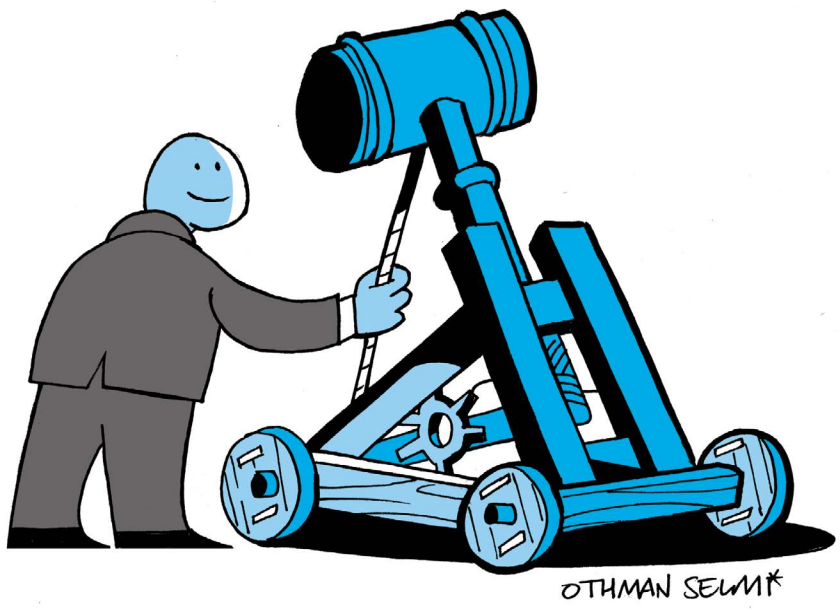

وما أثاره الإعلام والمنظمات الحقوقية بعد ذلك، عن كون حرب النظام على الفساد استهدفت في جانبها الأهم قضاة لم ينسجموا معه فصدرتْ عنهم مقررات في قضايا تعهّدوا بها خالفتْ انتظاراته، فكانوا بذلك عرضة لعقابه.

ومثال ذلك ما نسبه الرئيس لمن تعهّدوا بقضايا تعلّقت بمعارضين وصفتْ بالإرهابية من "تعطيل تتبّع ذوي الشبهة في ملفات إرهابية والتصدي لتطبيق الفصل 23 من مجلة الإجراءات الجزائية" و"إبقاء مشبوه فيهم في قضايا ارهابية جدّية بحالة سراح" و"التصدي للقيام بتحريات أمنية" و"عدم تمكين الشرطة العدلية من القيام بتفتيش مقرّات سكنى عناصر إرهابية" و"التصدي للقيام بتحريات أمنية".

استعمال النقلة كعقوبة مقنّعة لفساد محتمل يعني تغطية عليه وطريقة لابتزاز القاضي

ومنه أيضا ما رصدته منظمات حقوقية في دراستها للتبعات الجزائية التي أثيرت في حق المعفيين من استعمال لوقائع غير مؤيدة تستند لشكايات أو لتقارير أمنية كانت وقائعها على علاقة باجتهادات قضائية أو مواقف على علاقة بالشأن العام أو باستقلالية القضاء، لتوجيه تهم للمعنيين من القضاة بالإرهاب أو بالفساد.

ويستخلص من هذا أن السلطة التي رامت استعمال القضاء كعنصر قوة تستند لها لتحسم صراعها مع معارضيها أو المحسوبين على العشرية السابقة اصطدمت بما تشكل من ثقافة استقلالية به وانتهت لكون هذه الثقافة فسادا يمنعها من صناعة القاضي الذي ينخرط في مشروعها وأنها الفساد الأوْلى بالمحاربة انتصار لقيم قضائها الجديد قضاء" القضاة الشرفاء" كما تسميهم.

رسالة السلطة للقضاة: كونوا شرفاء

كشف تحقيق نشر بموقع إنكفاضة بتاريخ 20-07-2022 حول خطب الرئيس قيس سعيد خلال الفترة الفاصلة بين 25 جويلية 2021 تاريخ انفراده بالسلطة و30 جوان 2022 عن أن الحديث عن القضاء استغرق منها 4 ساعات و30 دقيقة منها ساعتان و53 دقيقة كان فيها الحديث متشنّجا. بعد تلك الفترة، تراجع حضور القضاء فيما توجه به من كلمات وغاب أو كاد الحديث عن فساد القضاة ليحلّ محله تطرّق إلى قضايا يُشار لها تلميحا صدرت فيها قرارات لم تكن كما يجب (من نظر السلطة) أو تم تأخيرها لدواعٍ إجرائية. وقد دأب سعيّد في كل مرّة يتطرّق فيها إلى هذه القضايا على حثّ القضاة الشرفاء وهم الأغلبية فيما يتم التأكيد عليه على الانخراط أكثر في معركة تطهير البلاد والبناء الجديد.

وتكشف المقاربة بين الحقبتيْن من الخطب الرئاسية عن كون بداية الثانية كان بمثابة إعلان النجاح في تحقيق هدف الأولى أي مواجهة ما تعدّه السلطة فسادا والانطلاق في الثانية أي التعويل على القضاة الشرفاء. ويصوّر هؤلاء عموما على أنّهم وطنيون ينخرطون في مشروع النظام ولا يهتمّون بالإجراءات والقوانين التي كتبها فيما سبق "الفاسدون على المقاس" ويبذلون الجهد اللازم في التصدي للمتآمرين والفاسدين والمتعاونين مع الخارج ويحاربون في نفس الوقت المحتكرين ويحاكمون بصرامة من لا يقبل من الفاسدين الجنوح للصلح الجزائي. فيكونون بذلك قضاة النظام وهم في تعريفهم من "تتحدد وظيفتهم وتتطوّر في ضوء حاجيات النظام" إيمانا بأفكاره أو خوفا من سطوته وبخاصة بعدما استبدل هذا النظام الضمانات القضائية التي منحتهم إياها الثورة بهشاشة قصوى، قوامها إمكانية إعفائهم في أي حين ومن دون أية محاكمة.

الشعبوية ومسرحَة الحرب على الفساد

أحمد نظيف (صحفي وكاتب تونسي)

بين الفَساد والشعبوية وشائج عميقة. فالفَساد الذي يُصيب الحياة السياسية وأجهزة الدولة، يكون دائماً أحد أسباب صعود القادة والحركات الشعبوية إلى السلطة، ومزاعم مكافحة الفساد عادةً ما تكون إحدى السياسات الأساسية لاستمرار هؤلاء في السلطة. التجربة التونسية ليست استثناءً لهذه القاعدة، فالرئيس قيس سعيد وصَلَ إلى السلطة، كأحد المُرشّحين القادرين على إيقاف "عبث سياسات مرحلة الانتقال الديمقراطي". ومَا زال في السلطة لأنه يَرفع شعارات التطهير، ويُقنِع قطاعاً واسعاً من المحكومين بهذه الشعارات. ولذلك يحافظ حتى اليوم على شعبية شبه مستقرّة. لا تملك الشعبوية بناءً إيديولوجياً متماسكاً، ولكن لديها منطقها الداخليّ المحدّد، القائم أساساً على "العداء للنخب الفاسدة"، والذي ينتهي إلى مناهضة التعدّد. فالاختلاف السياسيّ ضمن المنطق الشعبويّ يُفضي حتماً إلى تمييز ثنائي ذي طبيعة أخلاقية بين "الحق والباطل"، وليس بأيّ حال من الأحوال إلى تمييز بين اليسار واليمين مثلاً. حيث يتمتع الاستقطاب الذي تُثيره الشعبوية دائما بطابع أخلاقي قوي. ومن هنا تأتي مركزية "الفساد ومحاربته" في الاستراتيجية السياسية والخِطابية للشعبويّة.

في المقابل تَحتكِر هذه الشعبوية تمثيل الشّعب، بوصفه كُلاًّ أخلاقياً موحداً ونقياً وطاهراً. وعندما تكون في السلطة تُرسّخ الشعبوية، مستفيدةً من ولاية الدولة وقتها، تمثيلًا ثنائيًا للواقع الاجتماعي، ممّا يضَع الناس في مواجهة النخب. هذه المانوية تُهيمن على عقول المحكومين وتتميز برؤيتها التبسيطية: يرى الناس أنفسهم مُزينين بكل الفضائل، النزاهة وحبّ الوطن والتشابك مع الفقراء، بينمَا يُحكم على النخب بأنها فاسدة، ومنفصلة عن الواقع. مع أن هذا التقسيم البسيط والمُعممّ ليس إلا مجرد تمثيلات، يُكذّب الواقع كثيراً منها. لكن قدرة الشعبوية على مصادرة الكلمات وتحريف معانيها من خلال تطويعِها لتحقيق أهدافها تَجعل من هذا التقسيم الذي يؤسّس عليه خطاب مكافحة الفساد مؤثراً، وربما إحدى الأدوات الأساسيّة لأيّ نظام شعبوي لإنتاج علاقات ولاء قوية مع قطاعات من المحكومين.

لكن في المقابل، يَبقى الفساد سابقًا للشعبوية. حيث يُساهم ارتفاع معدّلات الفساد في تمهيد الطريق للشعبويّة كي تكون في السلطة. لذلك فإن تبرئة النخب تماماً من الفساد، المفضي إلى الشعبوية، ربّمَا يكون بدوره ضرباً من الخطاب الشعبوي، أو في أحسن التوصيفات هروبا من المسؤولية. وهذا يُعتَبر نموذجيا اليوم في تونس، حيث يُحاول قطاع مهم من المعارضة، والذي كان حاكماً قبل 25 جويلية 2021، القفز على عشر سنوات من الحكم سادت فيها مظاهر مركّبة من الفساد وتضارب المصالح السياسي والمالي، للهروب من المسؤولية عمّا تعيشه البلاد اليوم.

الفساد بوصفه سبباً

وصلَ قيس سعيد إلى السلطة عام 2019 بوصفه المنقذ. كان التصويت عقابيّاً ضد النخب السياسية التي مثلت عهد التوافقية، والذي كان بدوره رديفاً للفساد السياسي، من خلال لعبة تقاسم النفوذ والسلطة بين فريقين تفرّق بينهما سنوات طويلة من العداء، لكن المصالح المشتركة للطبقة الحاكمة جمعتهما. لكن المفارقة كانت أنّ الرجل الذي نافسَ سعيّد في الجولة الثانية من الانتخابات هو نبيل القروي، الخارج لتوّه من السجن بتهمٍ تتعلق بالفساد. كان ذلك تعبيراً واضحاً من الشعب عن أنه ليس ذلك الكلّ الموحد النزيه الطاهر كما تُصوره شعبوية سعيّد. جاء قيس سعيد من بعيد ومن خارج الطبقة السائدة وقَدَّم نفسه كحلّ نهائي وحاسم للأزمة من خارج من تسبّبوا فيها. كان في نظر الطبقات الوسطى والشعبية رجل "عناية إلهية"، بوصفه غريباً عن السائد، وهذه خصلة مركزية في رجال العناية الإلهية. وثانياً باعتباره يَحمل قيماً تنتمي لهذه الفئة كنظافة اليد في وقت شاعَ فيه الفساد، والصّدق في زمن أصبح فيه الكذب أداةً لممارسة السياسة. كان هذا الشوق الجماهيري للمنقذ والمُخلص حجاباً سميكاً أمام شعبوية سعيّد، التي لم تكن سريةً ولا مخفيةً[1].

نجَحَ سعيّد في دمج روايته السياسية المتخيّلة بالواقع الموضوعي للاختلالات الطبقية في البلاد

على الصعيد النفسي الاجتماعي، يَشترك قيس سعيّد مع قطاع واسع من المجتمع في فكرة إسقاط وضع البلاد على "كبش فداء" يتحمّل وَحده وعلى نحو نهائي جميع الخيبات والأخطاء، بدلاً من البحث عن جذور الأزمة الحقيقية. هذا الكبش الذي يصبح "جسمًا سيئًا" ومصدرًا للتدمير، وقضاءً على كل أمل في التغيير، كان النظام التمثيلي ونخبه. بالنسبة لسعّيد، الشعب بطبيعته نقي وسيادي. لذلك فإن وجوده على هذا النحو الجوهري والثابت يَفترض تعارضه مع كيان آخر: كيان يمتلك خصائص سلبية وجوهرية. وهذا الآخر تمثّله النخبة السياسية والمؤسسات.[2] وكان من الواضح أن الرّفض المشروع للفساد من جانب سعيّد مصحوباً برفض أكبر للنخب بشكل عامّ وليس فقط للمذنبين والمؤسسات التي سمحَت أو سهّلت مثل هذه الأخطاء. حيث يتمّ وضع جميع النخب الفاسدة وغير الفاسدة في سلّةٍ واحدةٍ، من خلال شعارات "الجميع فاسدون"، أو أن يتحول مجرّد المشاركة في عمل حزبي إلى رمز للفساد.

تغذّت أسطورة قيس سعيّد على خيبة الأمل العامة واسعة النطاق في المؤسسات القائمة وعدم الرضا عن عدم المساواة المزمن. وقد نجحَ بدوره في استغلال هذه الإحباطات واستخدامها لحشد الدعم الشعبي ضد "النخب الفاسدة"، والتي لم تفعل شيئا لتصحيح هذه الاختلالات. فقد عَرفَ سعّيد كيفية الاستفادة من الاستياء العامّ من الفساد. ولهذا السبب يُشكّل الموقف القويّ لمكافحة الفساد عنصراً أساسيا في ترسانة الأدوات الخطابية للرئيس. علاوة على ذلك، غذّت بيئة عدم المساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قوة الرئيس، وهي بيئة ناجمة في حدّ ذاتها عن الفساد المؤسسي المتعلق بالخصخصة وتفكيك القطاع العام الأساسي (الصحة، التعليم، النقل، الثقافة) على مدى عقود من التحول النيوليبرالي للدولة. حيث نجَحَ سعيّد في دمج روايته السياسية المتخيّلة بالواقع الموضوعي للاختلالات الطبقية في البلاد. لذلك فإن ما جعل خطاب قيس سعيد الانتخابي يحظى بمصداقية وتصديق عامٍ، هو الواقع الموضوعي الذي كانت تعيشه الطبقات الشعبية والوسطى في تونس. في هذا السياق، لعبَ خطاب مكافحة الفساد والتطهير دوراً في ترسيخ فكرة العداء للنخب التي من خلالها يريد سعيّد إعادة بناء المجتمع والنظام الدستوري والبيروقراطي للدولة.

مكافحة الفساد بوصفها أداةً

لا يأتي الرئيس التونسي بجديد في هذا الشأن، حيث تَكون التجارب الشعبوية في العالم شبه متطابقة في هذا الجانب، من خلال استغلال سخط الناس على الحكومات وتوظيف عدم الثقة الشعبية في الحكومة والمستويات العالية من الفساد المتصوّر لصالحهم الخطابي خلال الحملة الانتخابية. هذا ما نستشفه من نماذج مثل دونالد ترامب في الولايات المتحدة، وجائير بولسونارو في البرازيل، ورودريغو دوتيرتي في الفلبين. فقد رفضوا صراحة الآليات المؤسسية التقليدية لمكافحة الفساد، وعَرضُوا بدلاً من ذلك مكافحة الفساد كأفراد، أي استعمال قوة الزعيم الشعبوي التي هي فوق أي مؤسسة قضائية أو رقَابية. والمفارقة أن هذه النماذج -وبمجرد انتخابهم- استخدمُوا قوّتهم لإضعاف الكيانات المؤسسية لمكافحة الفساد من خلال تجاوزها، واستمالتها عبر المُوالين السياسيين وطرد المنتقدين. وتتجلى نتائج هذه الاستراتيجية في الأنظمة القضائية الأميركية والبرازيلية والفلبينية، وفي الزيادة الملحوظة في الفساد في الدول الثلاث. وقد أدّت جائحة فيروس كورونا إلى تفاقم تحدّيات الفساد في البلدان الثلاثة المذكورة، في حين أتاحَت لهؤلاء القادة الشعبويين فرصة لتوسيع السلطة الشخصية من خلال تدابير الطوارئ[3] واحتكار الإرادة العامة ومركَزَتها في فردٍ يعي وحدَه المصلحة العامّة ويُنفّذها. الحالة التونسية ليست بعيدةً في التوصيف عن النماذج السابقة: يَرفض الرئيس سعيّد جميع الكيانات المؤسسيّة لمكافحة الفساد، بل ويعتبرها جزءاً من لعبة الفساد (إغلاق هيئة مكافحة الفساد)[4]. يدافع سعيّد عن مقاربةٍ فردية لمكافحة الفساد -وحده يعلم حدودها وأهدافها (مرسوم الصلح الجزائي)- وتحويل مُكافحة الفساد إلى أداة لضبط السياسة ومصادرة الشأن العام وفرصة لتوسيع السلطة الشخصية (المتابعة القضائية لمرشحين

محتملين للانتخابات الرئاسية ومنافِسين سياسيين ومعارضين).

لم يقدّم سعيّد أي إنجازات اجتماعية واقتصادية لهذه القاعدة التي ما زالت أوضاعها في تدهور

يُحقّق هذا النهج الشعبوي التونسي في مسألة مكافحة الفساد فائدتين للرئيس سعيّد: أولاً، هو يُشكل أحد أساسيات علاقات الولاء بين الرئيس وقاعدته الشعبية، التي لا تَنظُر إليه إلا من نافذة النزاهة الشخصية، حيث لم يقدّم سعيد حتى اليوم أي إنجازات اجتماعية واقتصادية لهذه القاعدة التي ما زالت أوضاعها في تدهور مستمرّ بسبب التضخّم وتراجع قيمة العملة وتراجع الإنتاج. لكنها تُراهن على الرئيس بوصفه السياسي "النظيف" والمُحارب للفساد والفاسدين. وبدوره يبدو سعيّد واعياً بذلك، ويسعى إلى تعزيز هذا الشعور العام من خلال محاولة الفصل بين شخصه وبين بقية مكوّنات النظام السياسي (وزراء، مسؤولين، إلخ)، فالهِنات والأخطاء دائماً يتحمّلها المحيطون بالرئيس، ويُعزَى الفشل دائماً إلى الذين يطبّقون سياسات الرئيس، لا لتلك السياسات. ثانياً، يحقق هذا النهج أداة ضبط حاسمة للبيروقراطية في يد الرئيس. تُمثّل البيروقراطية –كطبقة وأداة في الوقت نفسه– الرافعة الأساسية للنظام الحاكم في تونس، والعلاقة بينها وبين الرئيس يَحكمها جدل الوحدة والصراع. لذلك يحتفظ الرئيس دائماً بعصا مكافحة الفساد –تشريعاً وقضاءً وتنفيذاً إلى جانب قوة العزل والتسمية– لفرض علاقات قوّة متوازنة مع البيروقراطية. وهذا النهج ليس حكراً على الرئيس سعيّد، بل يُشكل تقليداً سياسياً راسخاً في تونس منذ تأسيس الدولة المعاصرة بعد الاستقلال، مع اختلافات زمنية في طبيعة علاقات القوة بين البيروقراطية والقيادة السياسية. حيث لعب الحزب دوراً أساسياً في إدارة هذه العلاقة خلال حكم الحزب الواحد بين 1956 و2010. لكن على المدى الطويل، سيكون لهذا النهج آثار سلبية، من خلال تركيز السلطة في أيدي القائد الفردي في مقابل تفكيك جميع الأجسام والأطر الوسيطة. وذلك يؤدي إلى تآكل الثقة السياسية، كما أنه يُضعِف مساءلة المسؤولين. وعندما لا تكون لديك مساءلة، فغالبًا ما يؤدي ذلك إلى إساءة استخدام السلطة وتالياً إعادة إنتاج منظومات الفساد.

حربٌ على الشاشة

لكن اللافت في النهج الشعبوي لسعيّد في مكافحة الفساد هي استراتيجية الزيارات الفجائية الدعائية. أولاً يجب الاعتراف بأن هذه الاستراتيجية ناجحة إلى حدّ الآن في تحقيق هدفها الوحيد، وهو المحافظة على علاقة مباشرة مع الجمهور، واقعياً أو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وهي علاقة حيوية في التركيب الشعبوي الأساسي: "الالتحام بين الشعب والقائد". وكذلك ناجحَة من حيث تأثيرها في إعطاء صورة عن الرئيس، الذي ما زال وفياً لشعَارات حَملته الانتخابية في مكافحة الفساد، وأيضاً في ترسيخ فكرة أن التّركَة الثقيلة التي تركها أسلاف الرئيس في السلطة ثقيلة، ولكن الرئيس بوصفه "المنقذ" سيُجابه وحيداً من أجل تفكيكها في سبيل الشعب.

بدايةً، تَحتفظ الزيارات الفجائية الدعائية بمكانة واضحة في التقليد السياسي التونسي المعاصر. فهي أسلوب رسّخه الرئيس الحبيب بورقيبة ضمن استراتيجيته في التواصل المباشر مع الشعب منذ تأسيس الحزب الدستوري الجديد، وحافظَ عليها على نحو مختلف ومتحوّل على مدى ثلاثة عقودٍ من حكمه. وكان زين العابدين بن علي قد استهلَّ حكمه بهذا الأسلوب الدعائي، الذي أخذَ في عهده طابعاً سينمائياً من خلال المروحيات التي يستقلّها الجنرال ويَنزل بها فجأةً في وسط القرى المنسية على سفوح الجبال و"الدّواوير" النائية، ويجلس خلالها على الأرض مع العجائز والأطفال ويأكل معهم ويُعانقهم، ويَعِدهم بالتنمية والرفاه.

شكّلَ ذلك حتى منتصف التسعينات جزءاً من ذاكرتنا البصرية، وأيضاً رافداً مهماً لبناء علاقات ولاء قوية للنظام. يلعب الرئيس سعيّد اليوم اللعبة نفسها، جامعاً بين الأسلوب السينمائي المفرط في البصريات والترميز، الذي انتهجه بن علي، وأسلوب الأبوية الذي اتّبعه بورقيبة. في عهد بورقيبة كانت الزيارة ذات هدف تغييري: تدمير القديم وبناء الجديد. وفي عهد بن علي كان الهدف تطويريا: بناء قاعدة اجتماعية أوسع للنظام. أما اليوم مع سعيد فالهدف الذي يَرفعه الرئيس هو التطهير. تَدور جميع الزيارات التي يقوم بها، ويتمّ بثها بحرفيةٍ على الصفحة الرسميّة للرئاسة، حول موضوع واحد وهو: الخراب الذي خلّفته فترة حكم الأحزاب والنخب السياسية بعد الثورة. فهي وإن بدت في الظاهر زيارات فجائية ضمن الحرب على الفساد، إلا أنها في العمق تأتي ضمن الحرب الوجودية للشعبوية على أي حساسية سياسية أو نقابية أو مدنية، من أجل تكريس نموذج الشعب وقائده دون شركاء.

أما الوجه الآخر لهذه الزيارات الفجائية، فهي الفاعلية الغائبة، شأنها شأن جميع الاستراتيجيات الخطابية والدعائية التي تُمارسها الشعبوية. إذ لا تتجاوز زيارات الرئيس كونها زيارات محدودة في الزمن غير مؤثرةً في الواقع. أي أن اختبار حقيقتها في ميزان الممارسة لا يكشف عن تحقيق مكاسب كثيرةٍ. ومن خلال جردٍ سريع لزيارات الرئيس لمصانع الأدوية ومخازن الحديد والمخابز والأحياء الشعبية والمؤسسات الحكومية والثقافية والبنوك، نجد أنّ لا شيء قد تغيّر في مستوى الأسعار والخدمات وفي التنمية. في أرض الواقع ما زال الوضع على حاله، أو هو في تدهور مستمرّ، أما على الشاشة فالحرب على الفساد التي يقودها الرئيس تُشارف على أن تضع أوزارها بنصرٍ غير مسبوق. هذه الفجوة بين ما نشاهده وما نعيشه لا يمكن لقطاع كبير من الشعب أن يَقبض عليها، بفعل فارق الزمن، حيث تقوم هذه الزيارات والضجّة الإعلامية التي تصاحبها بتأثير قوي في النفوس، لكن شواغل اليومي والمعيش تمنع أكثر الناس من متابعة النتائج. ومع طول الوقت، يعجز كثيرون عن المقارنة بين الزيارة الرئاسية والوضع على أرض الواقع. إلا أن حبل فارق الزمن الذي يستفيد منه الرئيس اليوم قصير، ولن يظل دائماً في صالحه، فعلى المدى الطويل سيكتشف الناس تدريجياً أن هذه الاستراتيجية محض أداةٍ خطابية ودعائية.

1. أحمد نظيف. - أسطورة «المنقذ» في تونس المعاصرة: رجل «العناية الإلهية» وتحوّلاته – المفكرة القانونية، 31-03-2023

Ardi Imseis, The United Nations and the Question of Palestine: Rule by Law and the Structure of International Legal Subalternity, Cambridge University Press, 2023, p. 70.

2. Lica Porcile and Norman Eisen - The populist paradox - Brookings Institution October 28, 2020

3. في هذا السياق انظر في نفس الملف مقال منال دربالي حول الهيئات الرقابية وآثار إضعافها في السياق السياسي الحالي. (هامش من وضع المحرر).

زيارات الرئيس-المرشح قيس سعيد الفجائية والمصوّرة حول "الفساد"

تكثّفت خلال الأشهر الأخيرة الزيارات الميدانيّة والفجائية للرئيس قيس سعيّد بعنوان "مكافحة الفساد". وتركّز جلّها على مؤسسات ومنشآت ومستودعات عموميّة، حيث يأتي الرئيس مسلّحا بـ"ملفّات"، يعلن أحيانا أنّه "أعدّها بنفسه"، ليحاسب المسؤولين على تقصيرهم المفترض ويعلن حربًا بلا هوادة على الفساد والمُفسدين، في فيديوهات مطوّلة تبثّ على وسائل التواصل الاجتماعي والتلفزة الوطنية. حاولنا في هذا السلم الزمني العودة على الزيارات الفجائية أو "التفقديّة" التي قام بها سعيّد وتعلّق موضوعها أو خطابه فيها بالحرب على الفساد، وذلك بكرونولوجيا عكسيّة، تنطلق من بداية أفريل 2024 وتعود إلى سبتمبر 2023، أي تقريبا سنة قبل الموعد المفترض للانتخابات الرئاسيّة.

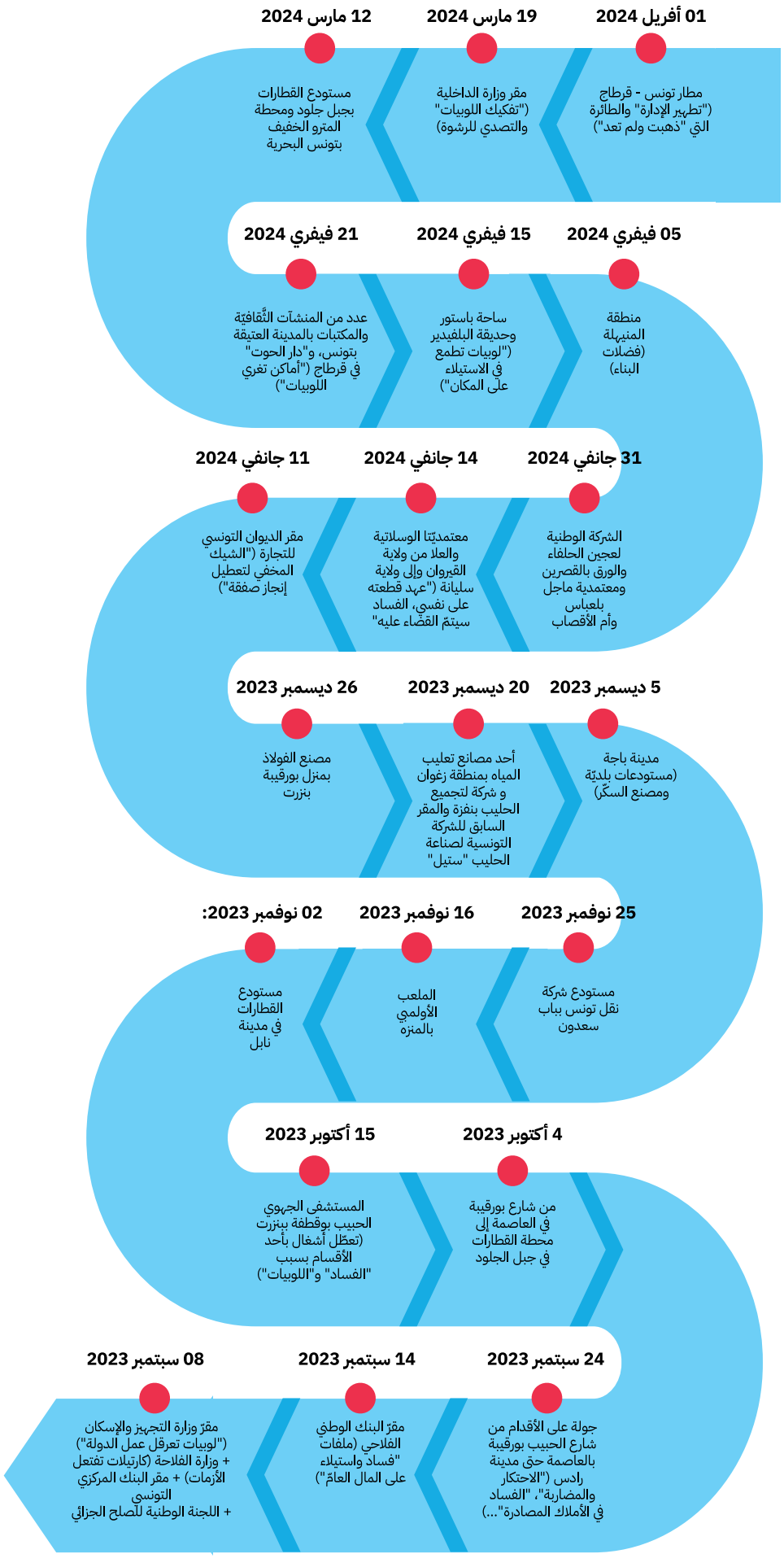

عندما تُستَعمَل "الحرب على الفساد" أداةً لتصفية المعارضة

كريم المرزوقي (محامي وباحث في القانون)

"هؤلاء المجرمين المتورّطين في التآمر على أمن الدولة الخارجي والداخلي، وهذا بالإثباتات، وهم من يقفون وراء هذه الأزمات المُتّصلة بتوزيع السلع والترفيع في الأسعار. عصابات منظمة تأتمِر بأوامر هؤلاء الخونة والمرتزقة"؛ هذا تصريح رئيس الدولة قيس سعيّد لوزيرة التجارة كلثوم بن رجب بتاريخ 14 فيفري 2023، أي بعد ثلاثة أيام من انطلاق الإيقافات ضدّ عدد من المعارضين، فيما تُسمّى قضية "التآمر على أمن الدولة". تصريح جاء حينها في سياق تبرير رئيس الدولة، أمام الرأي العام، للإيقافات في هذه القضية التي لم يُخفِ إشرافه الشخصي على إدارتها من مقرّ وزارة الداخلية. وتباعًا، تَضَمّنت لائحة التهم في قرار فتح البحث التحقيقي بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب جريمة "الإضرار بالأمن الغذائي والبيئة بما يُخلّ بتوازن المنظومات الغذائية..."، وهي إحدى الأفعال الإرهابية الواردة في قانون مكافحة الإرهاب ومَنع غسل الأموال (الفصل 14).

وفي نفس اليوم الذي التقَى فيه وزيرة التجارة -وكانت حملة الإيقافات مستمرّة- تَوجَّهَ رئيس الدولة إلى سوق باب الفلّة بالعاصمة لـ"الاستماع إلى مشاغل التجار والمواطنين". إثرها نشرت صفحة رئاسة الجمهورية على موقع فايسبوك مقطعا مصوّرا تضمّن، في جلّه، مَشاهد احتفاء المواطنين برئيس الدولة الذي أكّدَ لهم مضيّه في تطهير البلاد ومواجهة شبكات الاحتكار.

وقبل أسبوع من انطلاق الإيقافات، أي في بداية فيفري 2023، عقد الرئيس سعيّد اجتماعًا مع رئيسة الحكومة ووزيرة التجارة آنذاك حول "أسباب فقدان عدد من المواد الغذائية أو ندرتها"، وقد أرجعها رئيس الدولة في المجمل "لأسباب غير طبيعية". وأفاد أنه "لم يعُد يخفى على أحد أن من يقف وراء تواصل هذه الظاهرة يسعى بكلّ الطرق إلى تأجيج الوضع الاجتماعي حتى يستفيد سياسيًا".

كَانت الصورة واضحة. اعتقاد راسخ وقديم لرئيس الدولة بوجود جهات لهَا غايات سياسيّة تقف وراء أزمة فقدان المواد الأساسية وارتفاع الأسعار. تعزّزت بذلك الحاجة إلى أجهزة الدولة، بإيعاز من السلطة السياسية، من أجل إثارة قضية تآمر ضدّ معارضين سياسيّين تمّ تقديمهم كمسؤولين عن سرقة قوت الشعب. هذه القضية لا تهدف فقط إلى تحويل اعتقادات الرئيس إلى ملفات قضائية، ولكن أيضًا توظيف ورقة دعائية للإيهام بتعرّض الشعب لحرب من "الخونة والمرتزقة"، خاصة وقد بدأ يَتبيّن وقتها ضعف أداء السلطة في إدارة الملف الاجتماعي والمعيشي في البلاد.

اتهامات مُرسلة دون إثباتات

سَمحَ رئيس الدولة لنفسه بالتصريح علانية، وبصفة قطعية، بوجود ما سمّاها "إثباتات" حول وقوف المعارضين المعتقلين وراء أزمة فقدان المواد الأساسية وارتفاع الأسعار. جَزم رئاسي يَتقاطع مع سابق جزمه بالإدانة، حتى قبل تعهّد النيابة العمومية بملفّ قضية التآمر. حيث توجّه إلى وزيرة العدل قائلا: "إنه من غير المعقول أن يبقى خارج دائرة المحاسبة من له ملف ينطق بإدانته قبل نطق المحاكم"[1]. بيد أن الإثباتات المزعومة حول تورّط الموقوفين لا سندَ لها. والمرجّح أن العلاقة المزعومة بين الموقوفين وملف الأسعار مصدرها الوحيد هو ما ورد في بطاقة أمنية حول تطرّق اثنين من المعارضين السياسيين خلال لقاء لهما على "العمل على ترفيع الأسعار"[2]. ادّعاء مجرّد لا يستند إلى أيّ قرينة أو دليل إثبات.

> لم تُثبِت أعمال التحقيق وجود أي علاقة بين المعارضين والموقوفين وملف فقدان المواد الأساسية

وما يُعزّز خواء الادّعاء مطلقًا هو عدم مواجهة المُعارِضَين المعنيّين به خلال استنطاقِهما من قاضي التحقيق، ممّا يدلّ على أن هذا الادّعاء يَندرج ضمن سياسة محاولة تثقيل لائحة التهم على الموقوفين. كما لم تُثبِت أعمال التحقيق الممتدّة على ما يزيد عن عام، ولو قرينة بسيطة حول وجود أي علاقة، وإن غير مباشرة، بين المعارضين الموقوفين من جهة وملف فقدان المواد الأساسية وارتفاع الأسعار من جهة أخرى. وربّما أكبر دليل حاسم على انتفاء أية علاقة هو عدم انفراج أزمة فقدان المواد الغذائية وارتفاع الأسعار إثر إيقاف المعارضين المتّهمين "رئاسيًا" بأنهم كانوا يقفون وراء أزمة لا علاقة لهم بها، واقعًا، من قريب أو بعيد.

شعار مكافحة الفساد والخطاب المؤامراتي

عَمِل الخطاب السياسي للسلطة على توظيف شعار مكافحة الفساد، وبالخصوص الربط بين المعارضة وأزمة المواد الأساسية وارتفاع أسعارها، لتجييش الرأي العام ضد المعارضين الذين انتصَبَت ضدّهم المحاكم الشعبية، مع مَا لحقهم من وصم ومَساس من السمعة. آلة الدعاية الرئاسية وجدَت في وصم المعارضين بالفساد، بعد 25 جويلية 2021، وصفة جاذبة للإيهام بأن المحاكمات المُثارة غايتها مكافحة الفساد وليس استهداف الحريات والتضييق على نشاط المعارضة السياسية.

غير أن الاتهامات الرئاسية المتكرّرة للمعارضة تؤكّد عدم جدّيتها لتفسير تراجع الموارد المعيشية الرئيسية ومعدلات التضخم المرتفعة، ممّا دَفعَ الرئيس لتوسيع دائرة الاتهام لاحقا لتشمل من "تسللوا للإدارة" حسب تعبيره. هذا التوسيع في دائرة الاتهام أدّى إلى استدعاء خطاب تطهير الإدارة الذي يتبع خطاب "تطهير البلاد". وهذا "التطهير" دائمًا ما يسوّغ لاتخاذ إجراءات استثنائية.

ومحاولة ربط رئيس الدولة بين المعارضة وأزمة المواد والأسعار تُمثّل، في الواقع، حالة نموذجية للتفسير المؤامراتي للأحداث، وإجمالًا لخطاب المؤامرة المتواتِر لدى السلطة. يقوم هذا الخطاب على اتهام أصحاب ضمائر الغائب بالوقوف وراء الأزمات المعيشية أو الاحتكار أو تعطّل المشاريع الحكومية، وأنهم إجمالًا يقفون صدًا منيعًا دون تحقيق أحلام الشعب.

هذا النوع من التفسير يقدّم وصفة بسيطة وقابلة للابتلاع لدى العموم بأنّ "أعداءهم" هم الذين يقفون وراء مآسيهم. تتعلّق الصورة أيضًا بحالة تنفيس الكراهية ضدّ الفاعلين السياسيّين السابقين على وجه الخصوص. ولكن هذا التفسير المؤامراتي أيضًا يَسمح للحاكم بإبعاد المسؤولية عنه وتحويل عبئها لـ"هؤلاء". في هذا السياق يُصبح الحاكم هو الضحية، ويتحوّل معارضوه إلى مجرمين أمام الرأي العامّ، سواء من خلال العمل على شيطنتهم عبر الخطاب السياسي، أو عبر قضايا "التآمر" المُثارة بإيعاز من الحاكم. هذه القضايا لا تستلزم إلا وشاية من شخص محجوب الهوية، أو بطاقة إرشاد أمنية، حتى يتم التأسيس للائحة تهم تصل عقوبتها إلى الإعدام.

تهمة الفساد سيف على رقاب القضاة المعفيين

القضاة المعفيون المَشمولون بمجزرة الإعفاءات، ممّن شملتهم الملاحقات القضائية المثارة كيديًا ضدّهم، لم يكونوا خارج دائرة الاتهام الرئاسي بالفساد أيضا. رئيس المجلس الأعلى للقضاء يُوسف بوزاخر الذي تصدّر قائمة المعفيين، بعد أن تَصدّي لوضع السلطة يدها على القضاء وامتنع عن تجيير المجلس لتبييض العَبث القانوني والقضائي وقتها، شمِلَه تتبع قضائي كيدي أمام قطب الفساد المالي والاقتصادي. هذا التتبّع قوامُه شكاية غير مضمّنة ولا مُمضَاة قدّمها نائبٌ سابق ضدّه بشأن انتفاع المعني بترقيات غير مستحقة واقتناء سيارة وظيفية بصفته رئيسًا للمجلس الأعلى للقضاء. والحال أنه سبق وأن تعهدت النيابة بالشكاية وأجرت التحريات وقررت في شأنها الحفظ لعدم وجود جريمة، خاصة أن بوزاخر لم يكن رئيسًا للمجلس الأعلى زمن إقرار اقتناء السيارة الوظيفية. ولكن بعد مجزرة الإعفاءات، أذنت النيابة العمومية مجددًا وبتوجيه مباشر من مدير ديوان وزيرة العدل بفتح البحث مجددًا ضد بوزاخر لدى القطب المالي. قاضٍ آخر من المعفيين تمّت إحالته بدوره على قطب الفساد المالي على أساس بطاقة أمنية تَنسِب إليه الإثراء غير المشروع. قامت النيابة العمومية في مرحلة أولى بتوجيه البطاقة لفرقة أمنية لسماع محرّريها، لكن سرعان ما تمّ التراجع عن هذا الإجراء من أجل فتح بحث تحقيقي.

كان الفساد مُسوِّغًا أساسيًا في خطاب رئيس الدولة حينها لإعفاء قضاة من دون احترام أدنى الضمانات القانونية، وفي مقدمتها تكريس مبدأ المواجهة وحق الدفاع. ولم تكن الغاية من القضايا المثارة لاحقًا في باب الفساد إلا محاولة أمام الرأي العامّ لتبرير وصم القضاة بالفساد، وبالخصوص تبرير عدم تنفيذ قرارات المحكمة الإدارية بتوقيف تنفيذ أمر الإعفاء.

> التفسير المؤامراتي يَسمح للحاكم بإبعاد المسؤولية عنه وتحويل عبئها لـ"هؤلاء"

والمسألة لا تتعلّق في جوهرها بعدم وجود قضاة متورّطين في الفساد، ومن الأمثلة على ذلك أن عددًا من القضاة المعفيين هم أنفسهم من قادوا حملة "نحن الموقعون" التي طالبت بمحاسبة الرئيس الأول لمحكمة التعقيب مع احترام الضمانات القانونية. ولكن المعضلة في توظيف تهمة الفساد لوضع اليد على القضاء عبر إبعاد قضاة لم يرضخوا لتعليمات السلطة السياسية. مجددًا، الحرب على الفساد تؤسّس لسلطويّة قوامُها، في هذا السياق، الاستيلاء على ضمانات استقلال القضاء.

الفساد دائمًا في اتجاه واحد

في الأثناء، فإن سلطة الرئيس سعيّد التي تسمح لنفسها بتوزيع اتهامات الفساد يمنة وشمالا -بل وإصدار الأحكام الجازمة أمام الرأي العام- تنزعج من توصيف أفعالها أحيانًا من قبيل الفساد نفسه: الفساد الإداري والمالي وليس السياسي المحض. بداية عام 2023، اعتبرَ رئيس هيئة الدفاع عن القضاة المعفيين العياشي الهمامي رفض وزيرة العدل ليلى جفال تنفيذ قرارات المحكمة الإدارية بإيقاف تنفيذ قرارات الإعفاء مقابل صرف منح مالية لهم من قبيل ممارسة الفساد. يعتبر الفصل 10 من قانون المحكمة الإدارية أن عدم تنفيذ قراراتها هو "خطأ فاحش معمّر للسلطة الإدارية المعنية بالأمر". كما يعدّ "تعطيل قرارات السلطة القضائية" و"سوء التصرف في الأموال العمومية" من صور الفساد طبق الفصل 2 من قانون الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلّغين. وعلى هذا الأساس، تَقدّمَت هيئة الدفاع بشكاية جزائية ضد الوزيرة من أجل الفساد، لكن لم تتخذ النيابة العمومية أي قرار بشأنها، منذ أكثر من عام، ممّا يؤكّد تجيير القضاء لخدمة السلطة لا تطبيق القانون. في المقابل، فإن تصريح رئيس هيئة الدفاع العياشي الهمامي كان كفيلًا بإحالته، بطلب من وزيرة العدل، على التحقيق طبق المرسوم 54 الذي تصل العقوبة بشأنه للسجن مدة عشر سنوات. هكذا يتبين أن الفساد تُهمة يسيرة الاستعمال، سواء في خطاب السلطة أو في محاكماتها السياسية، ولكن في الوقت نفسه تُعطّل السلطة توجيه هذه التهمة إلى أدواتها والموالين لها.

1. بلاغ رئاسة الجمهورية بتاريخ 2023/2/10 بمناسبة استقبال رئيس الدولة لوزيرة العدل
2. بعد الاطلاع على تقرير أعدّته هيئة الدفاع على الموقوفين السياسيين وزّعته في ندوة صحفية.

تطهير الإدارة: توظيف الفساد لترسيخ الاستبداد

مهدي العشّ

منذ صيف 2023، أصبح شعار "تطهير الإدارة" عنصرا قارّا في الخطاب الرئاسيّ. وضَع الرئيس قيس سعيّد المسألة على رأس سلّم أولويات حكومة الحشاني، فجاءت الترجمة القانونية في بداية الخريف، عبر الأمر عدد 591 لسنة 2023 المتعلّق بإجراء "تدقيق شامل لعمليات الانتداب والإدماج بكلّ الهياكل العموميّة من 14 جانفي 2011 إلى 25 جويلية 2021". نظريا، يتعلّق التدقيق بالتثبّت من مدى احترام الشروط القانونية في عمليات الإدماج والانتداب، وبالأخصّ شرط الشهادة العلمية، بعد أن تلقّف الرئيس حديث أحد "الخبراء الاقتصاديّين" المتكرّر عن حصول "120 ألف انتداب بشهائد مزوّرة"، من دون أن يستند الرقم إلى أيّ مصدر رسمي أو دراسة جدّية. لم تقدّم، إلى حدود كتابة هذه الأسطر، لجنة القيادة تقريرها الختامي إلى الرئيس، على الرغم من انتهاء الآجال الموضوعة لها بعد تمديدها استثنائيا بشهرين بأمرٍ رئاسي (20 فيفري للجان التدقيق، مع شهر إضافيٍ للجنة القيادة لتقديم التقرير الختامي). لكنّ ذلك لم يمنع سعيّد، في الأثناء، من الترويج لما "كشفتْ عنه" بعض أعمال التدقيق في بعض المؤسسات، خدمة لسرديّته السياسيّة. كما تراقَفَ ذلك مع تواتر الزيارات الفجائية للرئيس إلى مقرات إدارات أو مؤسّسات عمومية، أو مواقع لمشاريع أو مخازن تابعة لها، ليُحاسب المسؤولين أمام الملأ على تقصيرهم المفترض، من دون أيّ إمكانية لهم للدفاع عن أنفسهم، في فيديوهات مطوّلة تبثّ على صفحات رئاسة الجمهورية والتلفزة "الوطنية".

يبدو إذًا أنّ الأهداف السياسيّة من وراء هذا المشروع لا تتعلّق أساسًا بالسيطرة على جهاز الدولة كما في تجارب مقارنة، بقدر ما تتمثّل في استهلاكها السياسي السابق واللاحق في سنة مصيريّة لاستمرار النظام، تسمح له بتغطية وتبرير عجزه عن الاستجابة لأبسط حاجيّات الناس وعن إحداث أيّ تغيير إيجابي في أوضاعهم، وتوجيه رسائل مختلفة إلى الفئات التي التقتْ مصالحها وهواجسها وانتظاراتها مع 25 جويلية 2021، ثمّ بدأت مساندتها تتفكّك تدريجيّا. كلّ هذه الاعتبارات تجعل "تطهير الإدارة" مثالا مهمّا يمكن من خلاله ليس فقط قراءة استراتيجيات "الحرب" المزعومة على الفساد وأساليب توظيفها لترسيخ الاستبداد الناشئ، وإنّما أيضا محاولة فهم خصائص حُكم فرديّ يقوم على سرديّة المؤامرة، ويسعى في الوقت ذاته لاحتكار السلطة والانفصال عن الدولة.

السيطرة على جهاز الدولة: الهاجس الغائب الحاضر

ليس مصطلح "التطهير" غريبًا عن وضعيات الانتقال السياسي من نظام إلى آخر. إذ يعني في العادة "إقصاء طاقم عمل سياسي متورّط مع النظام السابق". سواء مع ظهور المصطلح في السنوات الأولى للثورة الفرنسية، أو في التجارب التاريخية الأخرى كألمانيا ما بعد النازية، وفرنسا بعد فيشي، وسياسة اجتثاث البعث في العراق، ومؤخرا في مصر بعد انقلاب السيسي. ولطالما كان الهدف الأساسي منه إقصاءً جماعيّا للون سياسي من جهاز الإدارة، واستبدال النخبة الإدارية للدولة بنخبة جديدة، لضمان ولائها[1]. لم يحصل، إبان ثورة 2011، تطهير سياسيّ للنخبة الإدارية التي قام عليها النظام القديم، على الرغم من تكرّر حالات طرد "شعبيّ" لمسؤولين في إدارات ومؤسسات عمومية، ومن خيار الإقصاء السياسي لقيادات التجمّع المنحلّ في الانتخابات التأسيسيّة.[2]

عدم قانونيّة عمليات الإدماج والانتداب تستهدف بالأخصّ الرتب الأسفل في السلّم الوظيفي

أمّا مشروع "تطهير الإدارة" في جمهوريّة الفرد، فلم يحمِلْ عنوانا سياسيّا أو حزبيّا مباشرا، باستثناء مجاله الزمني المحدّد بعشريّة الانتقال الديمقراطي، أي الفترة الفاصلة بين رحيل بن علي وانقلاب سعيّد. فعلى الرغم من تزامنِه مع سياق تصفية سياسيّة للمعارضات على اختلاف مشاربها، مع تركيز خاصّ على حركة النهضة التي يقبع العشرات من قياديّيها في السجون بتهمٍ مختلفة، لم يُدرج "التطهير" السياسي كمعيار، بل كان عنوان "التطهير" هو "الفساد" في الانتدابات، أي عدم احترامها للشروط القانونيّة. لم يمنَع ذلك الرئيس، على مستوى الخطاب، من إسباغ الطابع السياسيّ على شبهات الانتداب غير القانوني، وربطها بأجندات الأحزاب الحاكمة للتمكّن من الدولة. ولكنّ النتيجة العملية لعمليات التدقيق، المعهودة إلى مراقبي ومُتفقّدي الدولة، يصعب أن تَخرج عن المعايير القانونيّة الموضوعة لتتحوّل إلى "مكارثيّة" تلاحق الموظّفين بناءً على قناعاتِهم السياسيّة. كما أنّ عدم قانونيّة عمليات الإدماج والانتداب تستهدف بالأخصّ الرّتب السفلى في السلّم الوظيفي، بما يضعف كثيرا فرضيّة توظيفه لاستبدال النخبة الإدارية الموجودة بغاية إحكام السيطرة على جهاز الدولة، مثلما حصل في تجارب "تراجع ديمقراطي" مقارنة.[3]

قد يُفسَّرُ ذلك بعجز النظام الجديد عن إنتاج نُخبه الحاكمة، في ظلّ افتقاره لجهاز حزبي أو خزّان يمكن استغلاله في التعيينات، والبارانويا المهيمنة التي تُعطّل لأشهر سدّ الشغورات في الخطط المهمّة. لكنّ هاجس استبدال القيادة الإداريّة بأخرى "مضمونة الولاء" ليس غائبا عن نظام سعيّد، بل يظهر في أدوات قانونيّة أخرى، أبرزها الأمر عدد 592 لسنة 2023 الذي صدر بالتزامن مع أمر التدقيق في الانتدابات الذي سبق وأن علّقنا عليه، والذي نقّح الأمر المتعلّق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية والإعفاء منها، بإلغائه أحكام الفصل التاسع التي كانت توفّر حماية إجرائيّة دنيا لأصحاب الخطط المركزيّة في الوزارات، بما يُتيح إعفاءهم من خططهم من دون أيّ حاجة إلى أيّ تبرير أو مواجهة.

الانتقال الديمقراطي مرادفا للفساد

أوّل الأهداف السياسيّة من مشروع التدقيق في الانتدابات، هو مزيد وصم فترة الانتقال الديمقراطي بالفساد، ومزيد شيطنة النخب السياسيّة التي شاركتْ فيها، وترسيخ سرديّة الرئيس سعيّد حول تقاسم الغنيمة وإفراغ خزائن الدولة وتوزيع الامتيازات. يظهر ذلك بالخصوص في تحديد المجال الزمني المعني بالتدقيق بعشرية الانتقال الديمقراطي، وكأنّ الانتدابات غير القانونيّة وشبهات تزوير الشهادات لم تكن تحصل قبل رحيل بن علي، وانتهت في 25 جويلية 2021. وهي مقاربة تتناقض مع الخيار الذي تمّ اعتماده في القانون المنظّم للعدالة الانتقالية، والذي شمل الانتهاكات بين جويلية 1955 إلى غاية صدور القانون (ديسمبر 2013)، ما سَمحَ بتناول أحداث الرشّ بسليانة في 2012 مثلا. بل وتتناقض مع المجال الزمني لمرسوم الصّلح الجزائيّ، الذي يشمل الجرائم المرتكبة قبل 2011، وصولا إلى تاريخ نشر المرسوم في مارس 2022. لا يبدو إذًا تحديد المدّة مبرّرا بهاجس تخفيف عبء التدقيق على اللجان، بقدر ما يعكس رغبةً في مزيد تكريس الربط بين الانتقال الديمقراطي والفساد، وتحميل الحكومات المتعاقبة خلالها مسؤوليّة الصعوبات الاقتصاديّة الحاليّة بسبب "التركة" الموروثة، ومن أثقل عناصرها الانتدابات في الوظيفة العمومية وكلفتها على التوازنات الماليّة للدولة. هو المنطق ذاته الذي دفَعَ سعيّد في 2022 إلى طلب التدقيق في القروض والهبات المتحصّل عليها منذ 2011، والتي لم تُنشر نتائجها لأنّها أفضت على الرغم مما رصدته من إخلالات[4]، إلى إسقاط سرديّته حول اختلاس الأموال، وأظهرت تواصل الإخلالات الهيكليّة ذاتها بعد انفراده بالسلطة.

تزوير الشهادات للانتداب هو من أشكال الفساد الصغير، وليس الفساد "المؤسّسي"

يبقَى أنّ الانتدابات غير القانونيّة وتزوير الشهادات العلميّة، بقطع النظر عن عدم شرعيّتها وضرورة محاسبتها، هي من صنف الفساد الصغير، وليس الفساد "المؤسّسي" أو "النسقي"[5]، مهما حاول الرئيس الإيهام بالعكس. وهو ما يطرح إشكالا على الأقلّ من جانبيْن: الأوّل هو اللامساواة بين بارونات الفساد الكبير، الذين يُمكن أن يُفلتوا من المحاسبة القضائيّة بمجرّد تمويلهم المشاريع السياسيّة للرئيس عبر مسار الصلح الجزائي، وبين موظفين ربما وقع انتدابهم أو إدماجهم بطرق ملتوية، ومنهم من كانت تستغلّه الدولة وفق آليات التشغيل الهشّ، الذين سيخضعون للعقاب الإداري (سحب الانتداب أو الإدماج) والمتابعة الجزائية. أمّا الإشكال الثاني، فهو توجيه موارد وجهد الهياكل الرقابيّة للدولة طيلة أشهر للتدقيق "البسيط" في الانتدابات، على حساب ملفّات أخطر وأعقد، وعلى حساب جهود تفكيك "الفساد الكبير"، فيما يمكن اعتباره سوء تصرّف في الموارد العموميّة وتوظيفًا لموارد الدولة خدمة لأجندة سياسويّة للرئيس.

مُحتكر للسلطة، مُنفصل عن الدولة

مشروع "تطهير الإدارة"، بغضّ النظر عن المآلات العمليّة للتدقيق، هي أيضا أداة خطابيّة فعّالة للنظام كي يتبرّأ من الحصيلة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بعد قرابة ثلاث سنوات من احتكار السلطة. فالرئيس ليس مستعدّا لترك جبّة "المعارض"، الذي ينتقد السياسات العموميّة وخيارات الحكومة ويعدُ ببدائل لها، وكأنّه خارج عنها. هو الحاكم الأوحد والمعارض الأول، الذي يريد كلّ السلطة من دون تحمّل أيّ مسؤوليّة. وإذا كانت "النوايا الطيّبة" للرئيس لا تجد ترجمة من أجهزة الدولة، بل تواجه تعطيلا ممنهجا منها، فذلك لأنّ "الفساد ينخرها"، أو لأنّها مرتبطة بأحزاب اخترقتها وتمكّنت منها. إذ فقدتْ سرديّة "المحتكرين" و"مسالك التجويع" نجاعتها بعد مضيّ سنتين من إصدار مرسوم مقاومة الاحتكار، زادت خلالها أزمة المواد الأساسيّة اشتعالا. كما لم يعدْ ممكنا تحميل الأحزاب المعارضة مباشرة مسؤوليّة "تأجيج الأوضاع الاجتماعيّة"، على غرار الدعاية التي أعقبتْ مباشرة حملة الإيقافات السياسيّة في فيفري 2023. فقياداتها في السجون، ومقرات بعضها مغلقة، واجتماعاتها ممنوعة بعنوان حالة الطوارئ. وضع "تطهير الإدارة" على طاولة الأولويات، يسمح في الوقت ذاته بالترويج لصورة الدولة العميقة، التي تشتغل ضدّ توجّهات الرئيس، وبالإيهام بأنّ المعارضين لا يزالون يتآمرون من داخل السجون عبر أذرعهم داخل الدولة. كما يمثّل رسالة لمن ساندوا الرئيس، في الداخل كما في الخارج، بناء على برنامج استئصالي ضدّ حركة النهضة، بأنّ المهمّة لم تنته بعد، وأنّها لا تزال بصدد الإنجاز. وليس مستبعدًا أن تكون أيضا رسالة لفئات معيّنة، ينفّرها خطاب الرئيس المعارض لاتفاق مع صندوق النقد الدولي (بعد أن شرع في تطبيق شروطه) والخطوط الحمر التي وضعها في علاقة بالخوصصة وبرفع الدعم، بأنّه قادر على ما كان يبدو أصعب، وهو التقليص من كتلة الأجور، عبر إلغاء آلاف الانتدابات "غير القانونيّة". "تطهير الإدارة" يبدو إذًا تعبيرا على هاجس نظام يفتقر لدعائم الاستدامة، تَشكّل عبر تحالف ظرفي بين متناقضات يصعب الجمع معها. ولكنّه أيضا نموذج على الأوراق التي يحتفظ بها الرئيس للتملّص من مسؤوليّة الحُكم، بقدر من النجاعة يصعب إنكاره، وعلى عجز المعارضات عن فضح زيْف شعارات الرئيس وسرديّته المؤامراتيّة وانحصار عملها السياسي في مربّع التضامن الحقوقي (على ضرورته). هي تعبير عن نظام عاجز عن الإنجاز، لا يزال يستمدّ مشروعيّته من شيطنة التجربة الديمقراطيّة الهشّة التي انقلب عليها، ومن معارك دونكيشوتية لا تُسمن ولا تغني من جوع.

1. Martial Mathieu, Épuration, in Nicolas Kada, Martial Mathieu, Dictionnaire d'Administration publique, Presses universitaires de Grenoble, 2014.
2. Gobe, Eric, L'impossible politique d'épuration, in Amin Allal & Vincent Geisser (dir.), Tunisie: Une démocratisation au-dessus de tout soupçon?, Nirvana, 2019, p. 155 et s.
3. Bauer, Michael W., Becker, Stefan, Democratic Backsliding, populism, and public administration, Perspectives on Public Management and Governance, 2020, 19-31, German University of Administrative Sciences Speyer.
4. للوقوف أكثر حول هذه المسألة، انظر مقال: سمية المحمري. تقرير جرد وضبط القروض والهبات في تونس، فساد أم أزمة هيكلة للدولة. منشور بموقع المفكرة القانونية. 27 مارس 2024.
5. عدنان نويرة، سياسات مكافحة الفساد في إطار العدالة الانتقالية في تونس، في مهدي مبروك (تحرير)، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، المجلد الثاني: التجربة التونسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص. 159.

الفساد ودوره في إنتاج المنوال الاقتصادي السائد

سمية المعمري (صحفيّة تونسية، مختصّة في الاقتصاد النقدي والبنكي)

يُمثّل الفساد في تونس ظاهرة اجتماعية مُركّبة وضاربة بجذورها في الزمن. والتاريخ الاقتصادي-السياسي لتونس المعاصرة -عموما- هو تاريخ التحالف بين أجهزة الدّولة ورأس المال، ويتشابك فيه الانتماء السياسي والجهوي وعلاقات القرابة، إذ أن البورجوازيّة التونسيّة لم تُولد نتيجة صيرورة داخليّة وإنّما "أوجدتها" الدّولة[1]، لذلك هي لا تمتلك تصوّرات إقتصاديّة ولا تتمثّل مسار تطوّرها خارج منظومة الحوافز والرّخص وقوانين العمل الهشّة.

عرفَت سنوات السّتينات والسّبعينات تخطيطا إقتصاديّا برزَ من خلاله وجود نموذجين متناقضين للتّنمية أشرف عليهما نفس الحزب الحاكم. هاتان التّجربتان ستهيّآن أرضيّة خِصبة لنموّ الفساد وستحدّدان خارطة توزيع الثّروة إلى حدّ الآن. ما ستشهده تونس بعد ذلك عبارة عن سياسات اقتصاديّة هجينة يَغيب عنها الخيط النّاظم، لأنّها ستُصبح خاضعة لمنظومة الفساد.

توفير القاعدة الماديّة لنمو الفساد الاقتصادي

كانت حِقبة السّتينات ممزُوجةً بتداخل الاقتصاد والسّياسة في إطار صياغة التوازنات السّياسيّة والمصالح الماليّة للدولة الاستقلالية. وضمن السياسة الاقتصادية الجديدة التي تمّ التّخطيط لها في وثيقة الآفاق العشريّة (1962-1972) و أطلِق عليها تسمية الاشتراكيّة الدّستورية أو التّعاضد، أوكِلَ للإداريين تسيير التّعاضديّات التجارية والفلاحيّة التي قامت على تعويض الملكيّات الصّغيرة الخاصّة في التّجارة والفلاحة بالملكيّة الجماعيّة، بينما استثنت كبار التجّار والفلاّحين. أنتَجت تلك التّجربة "الكثير من أثرياء ما بعد التعاضد" من بين الإداريّين الذين تمرّسوا في مؤسّسات التّعاضد والذين نقصتهم النّزاهة أحيانا، كما يُذكر أيضا جنوح الكثير منهم إلى اقتطاع أجور مرتفعة من ميزانيّات التعاضديّات. في المقابل تدهورت أوضاع الفلاحين المنتظمين في تعاضديّات، وكانت أجورهم ضئيلة أو منعدمة[2].

وفي سنة 1968 اتّخذ الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة قرار تعميم التّعاضد، بإيعاز من مسؤولين في الدولة والحزب كانوا يتمعّشون من هذه التّجربة. هم في الأصل لا يملكون وسائل الإنتاج، لكنّهم أصبحوا المسيطرين والمستحوذين عليها فعليّا. يرى مهندس تجربة التعاضد أحمد بن صالح أنّه وقَعَ إجهاض التجربة في سياق تناقضات النّظام السّياسي حينها. فقد تمّت مجابهتها بسلوكيات تخريبيّة وتوظيف السّلطة العموميّة لفائدة المصالح الشّخصيّة والمضاربة بالعملة لتعميق الأزمة الماليّة[3]. وتجدر الإشارة إلى أنّ أحد أسباب تردّي منظومة الإنتاج عائد إلى التوظيف السّياسي للاقتصاد عبر منح المناضلين القدامى ضيعات فلاحيّة ومؤسسات تجاريّة وعقارات ورخص توريد وتصدير أو البعض من كنوز العائلة الملكيّة السّابقة على أساس الولاء السياسي[4]، في عمليّة إعادة تشكّل لمنظومة الزّبونيّة في "الدّولة الحديثة".

ستكُون حقبة السّبعينات بمثابة ردّة الفعل على فشل تجربة التّعاضد. وستمثّل العبارة التي تقول: "الاشتراكيّة الدستوريّة لا تُضحّي بالجيل الحاضر لإسعاد الأجيال القادمة" [5]، الأرضيّة التي ستَعتمدها السّلطة السياسيّة لتوجيه عمليّة مراكمة رأس المال نحو القطاع الخاصّ المحلّي والأجنبي. ومهندس هذه العشريّة التي اتّسمت بـ"لبَرلَة" الاقتصاد هو الوزير الأوّل الهادي نويرة. وقع تقليص حضور الدّولة الاقتصادي لصالح اقتصاد السّوق، حيث تمّ حلّ التعاضديّات الفلاحيّة التي تشكّلت في فترة تعميم التّعاضد وحلّ التّعاضديّات التّجارية. وإلى حدود نهاية السّبعينات، تمّ التخلّي للخواصّ على حوالي الثلث من أراضي الدّولة الفلاحيّة المثاليّة (166 ألف هكتار على وجه البيع و61 ألف هكتار على وجه الكراء) التي كانت تمسح 801 ألف هكتار[6].

وفي قطاعيْ الصّناعة والخدمات، حوّلت الدّولة جزءًا من التّجارة الخارجيّة للخواصّ عن طريق منظومة الرّخص. وانطلقت في مسار التّفويت في الشركات العموميّة على غرار خوصَصَة جزء من رأسمال شركة الفولاذ والشركة التونسيّة للنزل والسياحة والشركة العامة لصناعة النّسيج[7]. سيُعطي النموذج التنموي لسنوات السّبعين الأولويّة للمبادرة الخاصّة، عبر سنّ قانون التشجيع على الاستثمار في السّلع المعدّة للتصدير المؤرّخ في 27 أفريل 1972، ومن ثمّ إصدار قانون يتعلّق بالاستثمار في الصّناعات التّحويليّة المؤرّخ في 3 أوت 1974. تقوم فلسفة هذين القانونين على منح ترسانة من الامتيازات الجبائيّة للمستثمرين المحليّين والأجانب (تمّ تمكينهم من تحويل أرباحهم إلى الخارج). بالإضافة إلى إنشاء وكالة النهوض بالاستثمار وصندوق النهوض باللامركزيّة للقيام بوظيفة التمويل في شكل منح وقروض بشروط ميسّرة جدّا تغطّي معظم كلفة المشاريع.

هذا الدّور المحوري للدّولة في عمليّة مراكمة الثروة وتوزيع الموارد، ستَستفيد منه أقليّة تتمثّل بالأساس في كوادر الإدارة والملاّك العقاريّين وكبار التجّار والمقاولين وأبناء الفلاحين الكبار "مستغلّين مواقفهم في النظام السياسي، أو استفادوا من تحكّمهم في وسائل الإنتاج في جهاز النظام التّعاضدي، إنّ الاقتصاد لا يزال في خدمة السّياسة بدرجة كبيرة وفي هذا هدر للكثير من الطاقات، فالكفاءة لم تتمكّن بعد من إزاحة الحظوة في المجتمع إلا بنسبة محدودة"[8]. كرّست السياسة الاقتصاديّة للهادي نويرة عدم إمكانيّة الإثراء خارج دائرة السّلطة السّياسيّة، كما عمّقت التداخل الوظيفي والمصلحي بين "نخبة الاقتصاد" و"نخبة الدّولة" و"نخبة الحزب".

على سبيل الذّكر لا الحصر، كان الفرجاني بالحاج عمار في فترة السبعينات في الآن ذاته رئيس الاتحاد التّونسي للصناعة والتجارة ونائبا في مجلس الأمّة (البرلمان) وعضوا في الدّيوان السياسي للحزب الاشتراكي الدّستوري. في السياق نفسه أيضا قام وزير التّخطيط (1970-1974) منصور معلّى صحبة مختار الفخفاخ الذي كان عضوا بمجلس إدارة البنك المركزي (1967-1969) وكان يشغل في نفس الوقت مديرا للشركة القوميّة للاستثمار، بتأسيس بنك تونس العربي الدّولي سنة 1976، وتولّى منصور معلّى حقيبة وزارة التخطيط والماليّة (1980-1983) وهو في الوقت نفسه مستثمر في القطاع المالي من خلال البنك وشركة التأمين «GAT» التي ساهم في تأسيسها سنة 1975.

ستَتشكّل فئة جديدة من رؤوس الأموال، تتكوّن من عمّال الياقات البيضاء -وهم كوادر الحزب الحاكم في نفس الوقت- التي اتجهت للقطاع الخاصّ على غرار رجل الأعمال لزهر سطا الذي كان مهندسا بوكالة النّهوض بالصّناعة قبل أن يؤسّس شركة "المقاطع الكبرى بالشّمال" سنة 1985[9]. على نفس المنوال، وفي بداية السّبعينات، سيشهد قطاع السّياحة الذي كان قائما على الاستثمار العمومي توسّعا ملفتا في الاستثمار الخاصّ من قبل موظّفين سابقين في مؤسّسات وزارة السّياحة، ومن أبرزهم عزيز ميلاد الذي تحوّل من مدير تجاري إلى مالك لوحدات فندقيّة ووكالات أسفار وشركة طيران.

لم تَبنِ البورجوازيّة الجديدة ثرواتها "من الصّفر"، على نقيض الدّعاية التي تمّ الترويج لها لإعلاء قيمة العمل والمبادرة الخاصّة في إطار التوسّع الرأسمالي، إذ أن الأثرياء الجدد يتمتّعون في الآن ذاته بسلطة التخطيط والتّشريع والتّنفيذ بفضل مواقعهم السياسية والإداريّة "لأنّ الدّولة تقوم بوظيفة البقرة الحلوب التي تدرّ الخيرات على البورجوازيّة وتُحوّل لها الموارد وترعاها وتيسّر لها سبيل الإثراء"[10]. خلقَت الدّولة عبر منظومة الامتيازات والمحاباة أثرياء من "العدم" سيشكّلون النّواة الجديدة لاقتصاد الرّيع[11]. ستحتدّ تناقضات الاقتصاد التّونسي بين إيمان السّلطة بضرورة الانفتاح على الرأسماليّة من جهة، وبين احتكار أقليّة للاقتصاد المحلّي من جهة أخرى. وستتسرّع وتيرة "الإثراء غير المشروع" والتّوزيع المختلّ للثّروة، والذي سيؤدي إلى تعميق التّفاوت بين الأفراد والجهات وتغذية الاحتقان الاجتماعي.

الطبيعة البنيويّة للفساد الاقتصادي

انطلقت مرحلة الثّمانينات ببوادر أزمة شاملة، التجأت خلالها السّلطة بقيادة الوزير الأول الأسبق محمّد المزالي إلى إجراءات تقشفيّة حادّة قلّصَت من خلالها حضور الدّولة الاقتصادي والاجتماعي. في المقابل، وقع إصدار مجلّة الاستثمار الفلاحي التي انطوَت على مجموعة حوافز جديدة عينيّة -تعلّقت بخوصصة أراضي الدّولة- وجبائيّة استفادت منها البورجوازيّة الزراعيّة المحليّة والأجنبيّة.

ووقع شنّ حملة على المنشآت العموميّة التي أصبحت تُشكل عبءًا سياسيّا بحكم تطوّر الحركة النّقابيّة داخلها. وكان جزء منها يمرّ فعلا بصعوبات ماليّة ناتجة عن انتشار سوء تصرّف إطاراتها الذين يُنَصَّبون وفقا لولائهم السّياسي لا كفاءتهم. وقد كانوا ينفقون جزءًا من ميزانيّات المنشآت على الامتيازات ويوجّهون الانتدابات لصالح ذوي القربى (انتشار ظاهرة تشغيل أفراد العائلة في نفس المؤسّسة). كما شهدت عدّة مؤسّسات تضخّما في الموارد البشريّة لاعتبارات اجتماعيّة أو سياسيّة تتمثّل في وجود "عناصر مختصّة في الوشاية وتكسير الإضرابات، تتقاضى أجورا دون أن تنتج"[11]. وقع استثمار هذا الوضع للتّفويت في مجموعة جديدة من الشركات العموميّة بأسعار زهيدة على غرار بعض الوحدات السياحيّة، والتفويت في الشركة التونسيّة للبلّور من دون مقابل بدعوى الإفلاس. ثمّ ارتفعت وتيرة الخوصصة في إثر الاتّفاق مع صندوق النّقد الدّولي سنة 1986، وفق قوانين إطاريّة جديدة تَضبط كوكبة من التّسهيلات (الإعفاء من الأداء على الأرباح لمدة 5 سنوات، الإعفاء من الأداء على 80 % من الأرباح المعاد استثمارها، جدولة ديون الدولة أو شطبها لدى الشركات التي تمت خصخصتها، إلخ)[13].

أصبحت البورجوازيّة المحليّة أكثر تنظيما في الدّفاع عن مصالحها بفضل نموّ وزنها الاقتصادي والسّياسي. وبرز ذلك من خلال رفضها تطبيق الإجراءات الجبائيّة التي تضمّنها قانون الماليّة لسنة 1983 [14]. كما اعتمدت في مراكمة ثرواتها على التحيّل والتّهرب الجبائي الذي يُمثّل أكثر من نصف المبالغ المطلوبة في أواسط الثّمانينات حسب تقديرات صندوق النقد الدّولي[15]. بمعنى أوضح، إنّ الثروة التي راكمتها البورجوازيّة بسرعة وبطرق سهلة بفضل ما أغدقَتْه عليها الدّولة من عطاء -ورغم أنها تتمتّع بترسانة كبيرة من الإعفاءات- يأتي حوالي نصفها من التهرّب الضريبي.

تميّزت هذ الفترة التّاريخيّة بلخبطة كبيرة في الأداء الاقتصادي الذي كان خاضعا بشكل شبه كلّي للتوازنات السياسيّة. حافظت الدّولة على جزء من منشآتها الناشطة في مجال تنافسي وبعض الإجراءات الاجتماعيّة، لكنها لم تعد "الدّولة الرّاعية". الإجراءات التي تمّ تطبيقها، مثل تحرير الأسعار وخفض قيمة الدينار وإعطاء رُخَص النشاط في التجارة الدولية، ضربت مصالح الفئات الشعبيّة وعزّزت مصالح البورجوازيّة المحليّة في تحصيل فوائض ريع إضافيّة، خصوصا مع تجميد مشاريع نصوص قانونيّة كانت تستهدف مكافحة التهرّب الجبائي. من جهة أخرى، تحوّلت الزّبونيّة إلى أسلوب حكم لدى الحزب الحاكم، فقد أصبح الاستقطاب الحزبي مرتبطا بالقدرة على تحقيق الارتقاء السّريع في المناصب وحماية المصالح، وتمّ تجاوز الإطار المؤسساتي للمساعدات الاجتماعيّة وإخضاعها للوساطة والولاء والقرابة[16].

هيئت تجربتا التعاضد والانفتاح أرضية خصبة لنموّ الفساد

جاء انقلاب الوزير الأول الأسبق زين العابدين بن علي سنة 1987، ضمن سياق عامّ متدهور. أول الإجراءات التي اتخذها الرئيس المنقلب لشراء تأييد أصحاب المال والنفوذ، كان الإعلان عن أكبر عفو عام منذ الاستقلال في مجال التهرّب الضريبي وتهريب العملة. كان إعلانا صريحا من الرئيس بأنّه سيترك هامشا للتصرّف المالي خارج دائرة القانون مقابل الولاء السّياسي. كما واصَلَ بدوره الاستثمار السّياسي في المسألة الاجتماعيّة بإحداث صندوق 26-26 للتضامن الاجتماعي سنة 1992، بدعوى مكافحة الفقر والتفاوت الجهوي. وقع تمويل هذا الصّندوق بالأساس من قبل جميع الفئات الاجتماعية عن طريق التبرّعات الإجباريّة وتحويلات من الدولة، ولم يكن خاضعا لدائرة المحاسبات أو لأيّ مؤسّسة رقابيّة وإنّما إلى رئيس الجمهوريّة مباشرة. وقد أصدر القضاء سنة 2017 جملة من الأحكام تتعلّق بالرئيس السابق وبعض أفراد عائلته بخصوص الفساد المالي في التصرّف في مداخيل الصّندوق.

اتّخَذ الفساد طابعا مؤسّساتيّا: فقد تمّ إخضاع جميع الأجهزة العموميّة لخدمة مصالح الرّئيس

وعائلته وحاشيته، اشتدّ التّداخل بين الدّولة والحزب وانضاف لهما عنصر القرابة. وقد بيّنَ تقرير اللجنة الوطنيّة لتقصّي الحقائق حول الفساد والرّشوة سنة 2011[17]، منظومة الفساد المُحكَمَة التي تمّ تشكيلها والأساليب التي تعتمدها في السرقة والنهب بشكل مفضوح وفجّ. أدّت هذه المنظومة إلى تشكّل فئة جديدة من البورجوازيّة الطفيليّة فاحشة الثّراء، تتكوّن من الرّئيس وعائلته.

استعرض التّقرير المذكور جملة من الأساليب المعتمدة للإثراء غير المشروع. وكان المجال العقّاري من أبرز القطاعات التي تم استغلالها لمُراكمة الثروة بشكل سريع وسهل عن طريق تغيير صبغة الأراضي، والاستيلاء على الأراضي الصالحة للبناء التابعة للوكالات العقاريّة العموميّة التي يتمّ تقديمها أحيانا في شكل مكافأة على الطّاعة. بالإضافة إلى التصرّف غير القانوني في الملك العمومي (أراضي غابات، مباني، ضيعات فلاحيّة...) سواءً بالكراء أو التفويت بمبالغ رمزيّة. وكانت الصفقات العموميّة من أكثر القطاعات التي شهدت خروقات ماليّة وإداريّة بالجملة، وهذا عائد إلى حجم معاملاتها الذي يصل إلى 20% من الناتج الداخلي الخام (يساوي نقطتين في النموّ الاقتصادي)[18]. كان رئيس الجمهوريّة المشرف بشكل مباشر على توزيع الصفقات الكبرى، وقد تدخّل عدّة مرّات لإسناد الصّفقة لغير الفائز بها أو لصياغة كرّاسات شروط على مقاس من يُريد أن تؤول إليه الصفقة.

واصل الرئيس السابق مسار الخوصصة، وكانت عمليّة التفويت في الشركات العموميّة في بدايتها مرفوقة بجدل فكري وسياسي مرتبط بموضوع التّنمية حتى داخل نفس الحزب الحاكم. لكن هذه العمليّة ستتحوّل في عهد بن علي إلى عمليّة اقتناص فرص بحتة خالية من أي تصوّر اقتصادي. يَذكر تقرير اللجنة الوطنيّة لتقصّي الحقائق -الصادر سنة 2011- أنّ رئيس الجمهوريّة يُحدّد مسبقا الجهة التي ستَنتفع بعمليّة التّفويت بمبلغ أقلّ من القيمة الحقيقيّة للمؤسّسة. أمّا الإجراءات القانونيّة فلا تعدو أن تكون مسألة صوريّة، وفي عديد الحالات يعمد المستفيدون وأغلبهم من عائلة الرئيس إلى إعادة التّفويت فيها دون الخضوع للضّرائب.

ستَعرف هذه الحقبة تمدّدا كبيرا لاقتصاد الرّيع، إذ تمّت شَخصَنة قطاعات اقتصادية بأكملها عن طريق إخضاعها لنظام الرّخص الاداريّة. وبذلك احتكرت عائلة الرّئيس وأصحاب المال الموالون له معظم الأنشطة الاقتصاديّة التي توفّر أرباحا عالية، على غرار المساحات التجارية الكبرى وصناعة الإسمنت والسكّر ونقل المحروقات ورخص استغلال المقاطع وحصص تربية التن ورخص توزيع وتوريد السيارات ورخص بيع الكحول. بالتوازي مع ذلك، سينمو الاقتصاد الموازي الخاضع لنفس الأشخاص: فقد تمّ إغراق السّوق المحليّة بمختلف السّلع الصينيّة وفي مرحلة لاحقة التّركيّة، ممّا تسبّب في إفلاس عدّة شركات تونسيّة وارتفاع عجز الميزان التّجاري. لقد أصبحت الدّولة راعية لشبكات الفساد، إذ أن جزءًا من المنتوجات التي تُروَّج في السوق الموازية يتمّ إدخالها عبر المعابر الرّسميّة من دون إخضاعها للتراتيب الجمركيّة والرّقابة على الجودة. أصبح الاقتصاد التونسي على درجة كبيرة من التعقيد، فقد تشكّلت فئة من أصحاب الأعمال التي تعمل في نفس الوقت في الاقتصاد الرّسمي والاقتصاد الموازي.

لقد أصبحت تونس في ظل حكم بن علي تحت "حكم اللّصوص" أو ما يعبّر عنه بالكليبتوقراطية، فقد أصبح الفساد ذا طابع بنيويّ متأصّل في العلاقات الاقتصاديّة، على نحو تحوّل فيه الفساد المالي والإداري إلى نمط اجتماعي، أي قضاء الحوائج اليوميّة عبر الوساطة والرشوة. انتشار هذا السلوك الذي يعبّر عنه بالفساد الصّغير جَعله يتمتّع بنوع من المقبوليّة الشعبيّة، فالذهنيّة الشعبيّة عموما ترى في الوساطة أمرا إيجابيّا وتُدين المرتشي لكنها لا تدين الرّاشي.

الاقتصاد والفساد في واجهة المساءلة

لم تفضِ الثورة إلى إحداث قطيعة مع المنظومة المهيمنة على المال والسّلطة والإدارة، رغم أنّ الحديث عن تغيير النموذج التنموي ومحاربة الفساد ظلّ ملازما للخطاب السياسي الرسمي منذ 2011. كان التعامل مع أصحاب المال خاضعا للتوازنات السّياسيّة انطلاقا من مرسوم المصادرة لسنة 2011، حين كان رئيس الجمهورية الراحل الباجي قايد السّبسي رئيسا للحكومة. تضمّنت قائمة المرسوم المذكور مصادرة أملاك 112 شخصا، وقد أصدرت لجنة المصادرة سنة 2013 تقريرا يفيد بأنّه وقع إسقاط 131 شخصا متورّطين في الفساد من القائمة وردت أسماؤهم في تقارير وقع إعدادها من قبل وزارة الداخليّة والبنك المركزي ولجنة مقاومة الفساد والمكلف العام بنزاعات الدّولة. من بين هذه الأسماء، صاحبا الأعمال لزهر سطا وشفيق جراية. منذ ذلك التاريخ سيُشكّل ملفّ المصادرة والذي تحوّل بدوره إلى ملفّ فساد ورقة ضغط وإبتزاز من قبل حزبي حركة النهضة ونداء تونس ضدّ رؤوس الأموال لكسب ولائهم السّياسي ودعمهم المالي.

أصبحت تونس تحت «حكم اللصوص» زمن بن علي

برز تحالف المصالح بين المال والسياسة في تصعيد 25 نائبا من أصحاب الأعمال (من بينهم 14 نائبا ينتمون لنداء تونس و3 نواب ينتمون لحركة النهضة) في الانتخابات التشريعيّة لسنة 2014، من بينهم 5 نواب محلّ تتبّع قضائي في قضايا فساد مالي وإداري. تأكّد هذا التحالف من خلال المبادرة التّشريعيّة الرّئاسيّة لسنة 2015، المتمثّلة في مشروع القانون الأساسي المتعلّق بالمصالحة في المجال الاقتصادي والمالي بهدف القيام بتسوية إداريّة مع الموظّفين وأشباه الموظّفين (نوّاب البرلمان، سفراء، وزراء...) في الجرائم المتعلّقة بالاعتداء على المال العام، ومع أصحاب الأعمال في المخالفات الجبائيّة.

مثّلت هذه المبادرة منعرجا في مسار تبييض الفساد وجُوبِهت برفض واسع من قبل المعارضة البرلمانيّة والمجتمع المدني مسنود بضغط الشارع. رغم ذلك وقعت المصادقة عليها في صيغة معدّلة لتصبح قانون المصالحة الإداريّة سنة 2017. في خضم ذلك، صادق هذا البرلمان على أهمّ القوانين التي تهمّ المجال التّنموي على غرار قانون الاستثمار لسنة 2016 وقانون مراجعة الامتيازات الجبائيّة لسنة 2017، ووقع من خلالهما تعزيز منظومة الامتيازات والحوافز لصالح رأس المال الخاصّ.

في إطار صراعه مع رئيس الجمهوريّة الباجي قايد السبسي سنة 2017، استخدم رئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد ورقة الفساد للدّعاية لشخصه وتصفية البعض من خصومه، على غرار صاحب الأعمال شفيق جرّاية الذي وقع سجنه ومصادرة أملاكه بعد أن تمّ استغلاله ماليّا وسياسيّا من قبل حركة النهضة ونداء تونس مقابل إسقاط اسمه من قائمة المصادرة منذ 2011. نفس رئيس الحكومة أكّد أنّه يطوّع الاقتصاد لمصالحه الشخصيّة عبر استمالة بورجوازيّة الرّيع لدعمه في الانتخابات الرّئاسيّة 2019، من خلال تأجيل تطبيق الترفيع في الضريبة الموظفة على الفضاءات التجارية الكبرى ووكالات السيارات وشركات الامتياز التجاري، من 25 % إلى 35 % سنة 2020، في قانون الماليّة لسنة 2019.

أدّى عدم تفكيك منظومة الفساد والإفلات من العقاب إلى تمدّد شبكات الفساد، وكلما ازداد الفساد ازداد اختلال عمليّة توزيع الثّروة. لذلك ظلّ شعار محاربة الفساد ورقة سياسيّة رابحة استغلّها الرّئيس قيس سعيّد لنفس الغرض الدّعائي. واقتصرت التدخّلات بدعوى مكافحة الفساد على التّعامل مع المظاهر وليس على البنى المولّدة له والمؤثّرة فيه. فبعد ما يقارب 3 سنوات على انفراده بالسلطة لم يسّجل حصيلة في هذا الشأن باستثناء الخطابات السّائبة والزيارات الميدانية الدونكيشوتية[19].

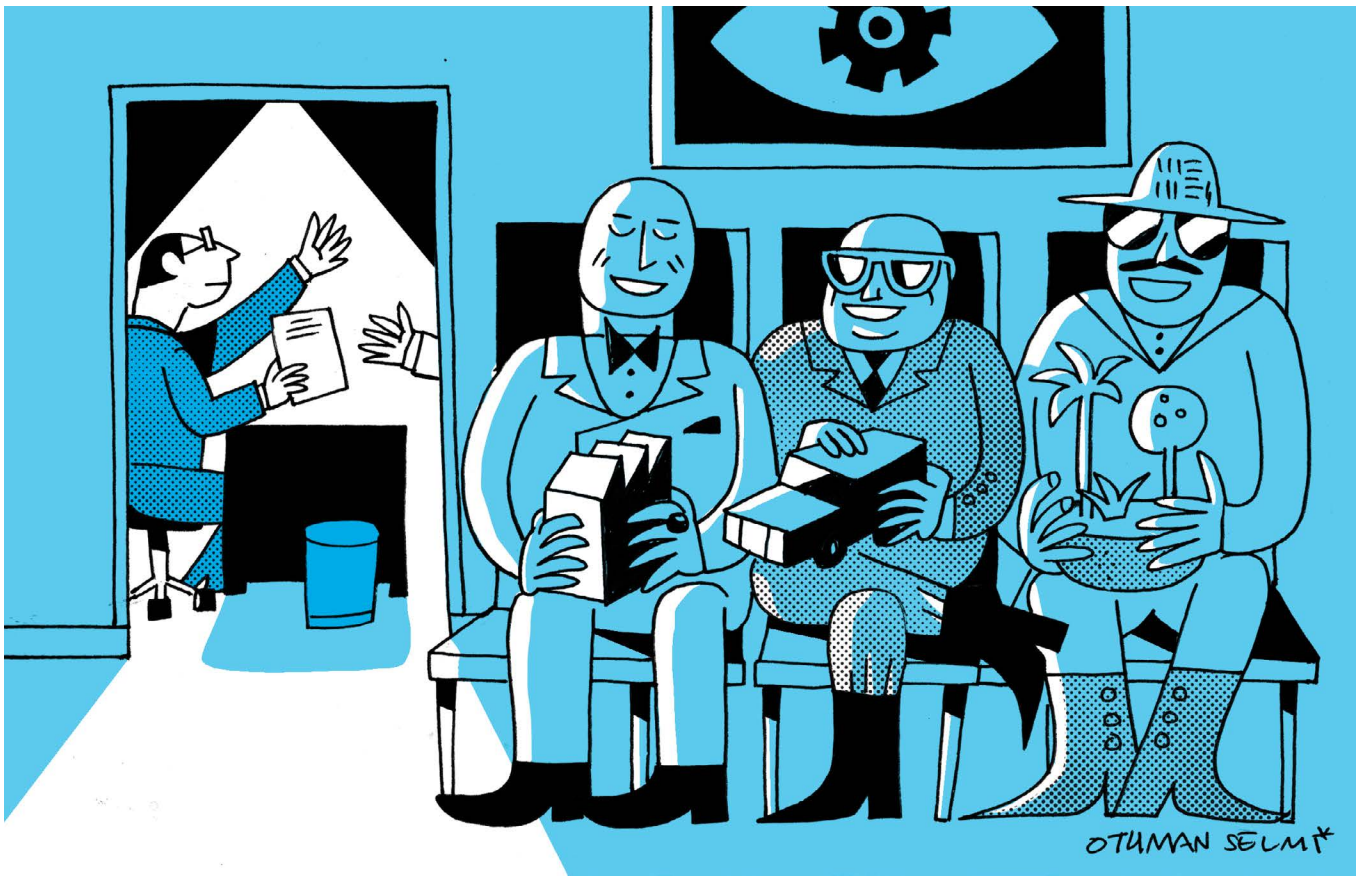

1. الهادي التيمومي، "خدعة الاستبداد الناعم في تونس، 23 سنة من حكم بن علي"، الطبعة الثانية 2013، دار محمد علي للنشر، ص 80.
2. المرجع السابق، ص. 119-117.
3. المصدر السابق، ص ص 124-123.
4. المرجع السّابق.
5. اللائحة حول الاشتراكية الدستوريّة، مؤتمر الحزب الإشتراكي الدّستوري المنعقد في المنستير من 11 إلى 15 أكتوبر 1971.
6. عبد اللطيف الهرماسي، "الدّولة والتّنمية في المغرب العربي: تونس أنموذجا"، سراس للنشر، 1993، ص 78.
7. المرجع السابق، ص 78 ص 79.
8. الهادي التيمومي، "تونس البورقيبيّة: 1987-1956"، دار محمد علي الحامي، 2020، ص 151.
9. سنة 2008 تحوّلت إلى شركة اسمنت قرطاج، في شراكة بين لزهر سطا وبلحسن الطرابلسي صهر الرئيس السابق الذين تمّت إدانتهما في قضايا تتعلّق بنهب المال العام واستغلال النفوذ.
10. عبد اللطيف الهرماسي، سبق ذكره، ص. 85.
11. للوقوف أكثر حول ظاهرة اقتصاد الريع، انظر العدد 24 من مجلة المفكرة القانونية "الريع المخضرم"، 26 جانفي 2022,
12. عبد اللطيف الهرماسي، سبق ذكره، ص. 204.
13. المرجع السابق، ص 215.
14. الهادي التيمومي، "تونس البورقيبيّة: 1987-1956"، دار محمد علي الحامي، 2020، ص 195.
15. عبد الجليل البدوي، "النظام الجبائي التونسي ودوره في قيام العدالة الاجتماعية"، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة، 2014، ص 46.
16. عبد اللطيف الهرماسي، سبق ذكره، ص. 215.
17. رابط التقرير: https://urlz.fr/pZQ4
18. المعهد التونسي للدراسات للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، نشرية منبر، العدد 7، 2015.
19. للوقوف أكثر حول أساليب الرئيس سعيد في محاربة الفساد: انظر في نفس الملف: أحمد نظيف، الشعبوية ومسرحة الحرب على الفساد (الهامش من وضع المحرر)

مكافحة الفساد: عزف منفرد للرئاسة ونَسف هياكل الرقابة

منال دربالي (صحفية من فريق المفكرة القانونية)

بُنيت فلسفة محاربة الفساد، في فترة الانتقال الديمقراطي، على إحداث هيئات ومؤسسات مستقلّة تُراقب السلطة وتحدّ من تجاوزاتها، بعد عقود من الاستبداد والفساد. فأُحدِثت اللجنة الوطنيّة لتقصّي الحقائق حول الرشوة والفساد بمقتضى المرسوم عدد 7 لسنة 2011. وجاءت الهيئة الوطنيّة لمقاومة الفساد لتحلّ محلّها، وفق الفصل 41 من المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011 المتعلّق بمكافحة الفساد، إلى حين تثبيت الهيئة الدستوريّة المختصّة بالحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، الّتي نصّ عليها دستور 2014 في باب الهيئات الدستورية المستقلّة. ولكنّ يبدو أنّ قيس سعيّد لم ترُق له هذه الهندسة المؤسساتية، فأجهز عليها بعد اتّخاذ "تدابيره" الاستثنائية في 25 جويلية 2021.

قُبيل هذا العهد بأربعة أشهر، استقيل قيس سعيّد في 03 مارس 2021 الرئيس السابق للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عماد بوخريص، وبعَثَ بإشارات ربّما استخفّ بها خصومه وأنصاره في تلك الفترة، بخصوص مقاومة الفساد والقضاء على جيوبه. إذ وصف الحرب على الفساد بأنّها "معركة حياة أو موت"، وتوجّه لرئيس الهيئة بالشكر على الجهد الّذي تبذله "الهيئة ورئيسها، بكلّ صدق بعيدا عن أي سياسة، بعيدا عن أي حساب". خلال ذلك اللقاء، لم يكن قيس سعيّد غاضبًا ولا متوعّدًا، على عكس النبرة التي طبعت خطاباته بعد 25 جويلية 2021. بل أبدى حرصه على معاضدة جهد الهيئة في مهمّتها، متوجّها بالحديث لرئيسها: "لن تجدوا مني إلا الدّعم". لكنّ هذا الدّعم لم يصمد لأكثر من أربعة أشهر، إذ لم يلبث أن جمّد "مسار 25 جويلية" الهيئة التي أُغلق مقرّاتها ونُصبت أمامها سيارات الشرطة كأنّها تمثّل خطرًا داهمًا، ووُضع رئيسها السابق شوقي الطبيب تحت الإقامة الجبرية، فيما أُنهيت مهامّ كاتبها العامّ أنور بن حسن، أيّامًا بعد اتّخاذ التدابير الاستثنائية، في 20 أوت 2021.

وضعية هشّة لأعوان هيئة مكافحة الفساد

منذ ذلك التاريخ، بقي مصير الهيئة رهين مزاج السلطة الّتي يبدو أنّها لم تحسم أمرها بعد، وكأنّها تراقبها من بعيد حتّى تتآكل من الدّاخل لتعلن "حلّها" بشكل رسمي. إذ أنّ تقرير ميزانية الدّولة لسنة 2022 (ص.52)، يتحدّث عن رصد "الاعتمادات اللازمة" لفائدة الهيئات التي ما زالت "في طور التركيز" مثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، فيما أسندَت مهمة رئاسة الحكومة (ص.208) منحة قيمتها 4 مليون و500 ألف دينار لفائدة الهيئة. أمّا ميزانية 2024، فقد خصّصت للهيئة منحة قدرها 4 مليون و139 ألف دينار وفق وثيقة الميزانية (ص.215). ورغم ذلك، ما زال الغموض يلفّ مصير الهيئة وموظّفيها وأعوانها، ولم يعدْ لفلسفة مكافحة الفساد معنى في ظلّ انفراد الرئيس بالسلطة وإجهازه على كلّ مؤسسات البناء الديمقراطي، إذ تراجع ترتيب تونس في مؤشر مدركات الفساد لتحتلّ المرتبة 87 عالميًا من أصل 180 دولة، وهي أدنى مرتبة لها منذ سنة 2012، وفق الأرقام التي نشرتها منظمة أنا يقظ بتاريخ 30 جانفي 2024، وهو ما يعكس، وفق المنظّمة "ركودًا في سياسات الدولة لمواجهة هذه الظاهرة". ومن بين أسباب هذا التراجع غلق مقرّ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، أيّامًا بعد اتّخاذ التدابير الاستثنائية في 25 جويلية 2021.

تراجَعَ ترتيب تونس في مؤشر مدركات الفساد لتحتلّ المرتبة 87 عالميًا من أصل 180 دولة

تبعا لذلك، قرّر العاملون بالهيئة الدّخول في اعتصام مفتوح أعلنوا عنه في 09 فيفري 2023، مهدّدين بالتصعيد والدخول في إضراب عن الطّعام، بسبب عدم صرف مستحقاتهم الماليّة وإيقاف مساهماتهم الاجتماعية. وبعد شهرَين من تنصيب المجلس التشريعي الحالي، خاض أعوان الهيئة تحرّكًا بتاريخ 16 ماي 2023، أمام مبنى البرلمان، ولكنّه كان تحرّكًا غير ذي جدوى.

تعليق حماية المبلّغين إلى حين

بعد ندوة صحفيّة عُقدت يوم 06 ديسمبر 2023 بمقر النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، توجّه عدد من المبلّغين والمبلّغات عن الفساد يوم 25 ديسمبر إلى مبنى وزارة العدل للمطالبة بإطار قانوني يحميهم من العقوبات الإدارية والتهم الكيديّة والتنكيل التي قد تطالهم. إذ أدّى تجميد عمل الهيئة وغلق مقرّيْها بالقوّة العامّة إلى مزيد تعقيد وضعية المبلّغين عن الفساد. ففي الظروف العاديّة، يتمتّع المبلّغ وأصوله وفروعه وكلّ من تقدّر الهيئة أنّه عرضة للضرر بسبب التبليغ بحماية الهيئة، وفق القانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلّق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين عنه. وفي الوضعية الحالية، تتواتر الشهادات حول التنكيل بالمبلّغين عن الفساد وطردهم تعسّفيًّا وتجميدهم إداريّا، مقابل عزوف شقّ واسع من المواطنين عن التبليغ في ظلّ غياب الضمانات القانونية لحمايتهم.

يقول العميد السابق بالديوانة محمّد البيزاني حمّد البيزاني إنّه قام صحبة عدد من زملائه بالتبليغ عن ملفّات خطيرة من بينها النفايات الإيطاليّة، ولكن عوض حمايته إلى حين تقصّي الأمر وكشف الحقيقة، اختارتْ الديوانة عزله وزملاءه، وهو ما يكشف عجز المنظومة الحاليّة عن حماية المبلّغين عن الفساد. والحال أنّ الرّئيس قيس سعيد قد أكّد عند استقدام وزيرة العدل ليلى جفّال في 08 ماي 2023 ضرورة "حماية المبلّغين عن الفساد"، شريطة "أن يكونوا على حقّ"، مضيفا أنّ "الّذين يبلّغون عن الفساد يدفعون الثمن باهظا نتيجة فضحهم لممارسات عدد من الأشخاص الذين يعتقدون أنّهم فوق القانون، ولا بدّ من إنصاف الجميع. لا يمكن أن تستقيم الدّولة إلا بوضع حدّ للشبكات التي تعربد داخل أجهزة الدّولة".

بالإضافة إلى عدم توفّر ضمانات حماية المبلّغين عن الفساد، فإنّ هامش الشفافية في الحياة العامّة بدأ ينحسر تدريجيّا، بعد إلغاء الهيكل المكلّف بقبول التصاريح بالمكاسب للموظّفين والأعوان وفق القانون عدد 46 لسنة 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح، وهو ما من شأنه أن يكون أرضيّة خصبة لاكتساب الأموال بطريقة غير مشروعة واستفحال الممارسات الفاسدة.

وقد سَعَى بعض النوّاب في الفترة الحاليّة إلى الاستفسار عن مصير الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، حيث توجّه النائب بدر الدين القمودي عن كتلة الخط الوطني السيادي، والّذي كان يترأس لجنة الإصلاح الإداري بالبرلمان المنحلّ، بسؤال كتابي لرئيسة الحكومة السابقة نجلاء بودن حول مصير الهيئة وموظّفيها، وعن سياسة الحكومة في حماية المبلّغين عن الفساد. وفي ظلّ سياسة التعتيم عن المعلومة التي تتبّعها حكومتَا قيس سعيّد، فإنّ هذا السؤال الكتابي بقي حبيس أدراج رئاسة الحكومة.

هيئات الرقابة العامّة: امتداد للسلطة التنفيذية

لا تقتصر محاربة الفساد على إحداث هيئة وطنية للغرض. إذ تُوجد هيئات للرقابة العامّة تتعهّد بملفّات أو مهامّ تفقّد لعدد من الهياكل والوزارات. إلاّ أنّ مجهودها يبقى دون المأمول، فهي تبقى دائما هياكل تنفيذيّة تابعة لوزارات. يبلغ عدد هذه الهياكل الرقابية ثلاثة، وهي على التوالي: هيئة الرقابة العامّة للمصالح العموميّة الّتي تتبع رئاسة الحكومة، والرقابة العامة للماليّة التابعة لوزارة المالية، وأخيرًا الرقابة العامّة لأملاك الدولة والشؤون العقارية والّتي تعود بالنظر لوزارة أملاك الدولة والشّؤون العقارية. إلى جانب الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية التي تشرف عليها رئاسة الجمهورية، والتي تتولّى تنسيق برامج التدخل بين هيئات الرقابة العامّة.

تتمثّل نقطة ضعف هذه الهيئات في تبعيّتها للجهاز التنفيذي، وفي كونها لا تعدو أن تكون إدارات عامّة، لا تتعهّد بالرقابة من تلقاء نفسها وإنّما بعد إذن بمأموريّة يمضي عليه الوزير المشرف نفسه. رؤساء هذه الهيئات هم أعضاء في لجنة القيادة التي أحدثَها الأمر الرئاسي المتعلق بالتدقيق في الانتدابات، في إطار مشروع "تطهير الإدارة ممّن تسلّلوا إليها"، وفق عبارة الرئيس. فهذه الهيئات تُشكّل أحد أذرع السلطة التنفيذية التي لا يمكن لها أن تعارضها، وبالتالي فإنّ مهمّة الرقابة الموكولة إليها قد تشوبها بعض النقائص، أو قد تحتوي قرائن يتمّ وأدها ولا يُعتدّ بها قضائيًّا

الهيئات المستقلة: سلطة تحدّ من السلطة

جاءت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لتحلّ محلّ اللجنة الوطنيّة لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد التي كان يترأسها عبد الفتّاح عمر أستاذ القانون العامّ، لكن يبدو أنّ قيس سعيّد لم يكن راضيًا عن أدائها، وكان دائمًا ما يستند في حديثه عن محاربة الفساد إلى تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد التي كان يترأسها أستاذه عبد الفتّاح عمر. ولدى لقائه رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة سمير ماجول في 28 جويلية 2021، قال رئيس الدّولة إنّ "عدد الّذين نهبُوا البلاد 460 بناءً على هذا التقرير"، وأنّ قيمة الأموال المنهوبة تُقدَّر ب 13500. مليار، واستغلّ الفرصة آنذاك للحديث عن الصلح الجزائي[1] كوصفة سحريّة لاسترجاع الأموال المنهوبة، وكان لا يفوّت الفرص ليُذكّر بأنّ فكرة الصلح الجزائي اقترحها على المجلس التأسيسي منذ سنة 2012، ولكنّها لم تُعتمد آنذاك.

هامش الشفافية في الحياة العامّة بدأ ينحَسِر تدريجيّا

يُواصل قيس سعيّد عزفه المنفرد في محاربة الفساد، عبر إحداث مسارات موازية، مثل اللجنة الخاصة برئاسة الجمهورية لاسترجاع الأموال المنهوبة الموجودة بالخارج، ليقفز بذلك على المسارات القضائية والهيئات والمؤسسات المُحدثة منذ سنة 2011، مثل لجنة المصادرة واللجنة الوطنية للتصرّف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة. لم تتمكن هذه اللجنة الرئاسية من استرجاع سوى 3.5 مليون دينار أودعتها البنوك السويسرية في حساب الدولة التونسية بالبنك المركزي، وفق بلاغ لرئاسة الجمهورية.

بالإضافة إلى إجراء تدقيق شامل للانتدابات عبر إصدار أمر رئاسي في 21 سبتمبر 2023 يتعلّق بإجراء تدقيق شامل لعمليات الانتداب المنجزة من 14 جانفي 2011 إلى 25 جويلية. كان من المفترض أن تنتهي مدّة عمل هذه اللّجنة بعد شهرين من تركيزها، إلاّ أنّ قيس سعيّد مدّد في فترة عملها بأمر رئاسي ثان يمدّد فترة عملها شهرين إضافيّين، بداية من 20 ديسمبر 2023، وهو ما يعزّز المسار الفردي في مكافحة الفساد.

1. في هذا السياق انظر في الملف نفسه مقال أسماء سلايمية حول الصلح الجزائي (هامش من وضع المحرّر).